جامعة احمد دراية ادرار-الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة:علوم مالية ومحاسبة

تخصص:مالية المؤسسة

- الموضوع-

إدارة المخاطر وأثرها على الوضعية الجبائية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة توزيع مواد البناء GICA أدرار

من إعداد الطالبين:

- ✓ بن فراجي ياسين
- ✓ لبعيري سليمان

إشراف الأستاذ:

بلبالي عبد الرحيم

لجنة المناقشة

د.بوعزة عبد القادر	أستاذ محاضر	رئيساً
أ.بلبالي عبد الرحيم	أستاذ مساعد	مشرفاً ومقرراً
د.بلال بوجمعة	أستاذ محاضر	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2017-2018م

جامعة احمد دراية ادرار-الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة:علوم مالية ومحاسبة

تخصص:مالية المؤسسة

- الموضوع-

إدارة المخاطر وأثرها على الوضعية الجبائية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة توزيع مواد البناء GICA أدرار

من إعداد الطالبين:

- ✓ بن فراجي ياسين الرحيم
- ✓ لبعيري سليمان

إشراف الأستاذ:

بلبالي عبد

لجنة المناقشة

د.بوعزة عبد القادر	أستاذ محاضر	رئيساً
أ.بلبالي عبد الرحيم	أستاذ مساعد	مشرفاً ومقرراً
د.بلال بوجمعة	أستاذ محاضر	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2017-2018م

الشكر

بسم الله والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء

سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وازكي التسليم

••••••••••

أول الشكر لرب العالمين الذي وهبنا العقل وحسن التدبير والتوكل.

ثانيا نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد المساعدة سواء من قريب أو بعيد.

••••••••••

والى كل من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة، تشجيع، ابتسامة أو كلمة طيبة.

كما نتوجه بالشكر والامتنان إلى جميع الأساتذة وطلبة قسم العلوم التجارية.

ونخص بالذكر الأستاذ الفاضل بارك الله في عمره وأمده بالصحة والعافية "بلبالي عبد الرحيم ".

••••••••••

كما نتقدم بأحر تشكراتنا إلى عمال شركة توزيع مواد البناء GICAادرار على رأسهم الأستاذين "نوري عبد الحكيم. مدير المؤسسة " و"بعزي عبد الوهاب..رئيس مصلحة المحاسبة".

••••••••••

وفي الأخير نسال الله المولى عز وجل أن يجعلنا ممن يكثر ذكره ويحفظ أمره.

ياسين* سليمان.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى:

من نزلت في حقهما الآية الكريمة:﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنْ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرا﴾

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة حفظها الله

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم حفظه الله

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها

إلى من كانت بسمتهم ونظرتهم تبعث في نفسي القوة وحب الحياة أخوتي و أخواتي الأعزاء كل واحد باسمه

كما اهدي هذا العمل إلى جميع الأهل والعائلة بدون استثناء و خاصة إلى أعز الأقارب على قلبي

إلى من قاسمني وشاركني عناء هذا البحث سليمان وإلى كل رفقاء الدرب الجامعي

إلى كل من ساهموا في تكويني من أساتذة ومعلمين طوال مساري الدراسي

جزاهم الله عنا كل خير

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرّج

ياسين

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى أما بعد

إلى من نزلت في حقّهم الآية الكريمة في قوله تعالى {واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا}.

أهدي هذا العمل المتواضع أمي و أبي العزيزين حفظهما الله.

اللّذان سهرا وتعبا على تعليمي وإيصالي إلى ما أنا عليه

❖

إلى أفراد أسرتي ، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل.

إلى البراعم فيصل معاذ و محمد حسان

إلى كل من ساعد في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد

إلى كل أقاربي

إلى كل الأصدقاء و الأحباب من دون استثناء

إلى أساتذتي الكرام و كل رفقاء الدراسة

اهدي هذا العمل.

سليمان

الفهرس العام

فهرس المحتويات:

البيان	الصفحة
فهرس المحتويات	I.
الشكر والتقدير	II.
الإهداء	III.
قائمة الجداول والإشكال والملاحق	IV.
مقدمة عامة	أ-ج
الفصل الأول: مدخل إلى الخطر وإدارة الخطر	04
مقدمة الفصل الأول	05
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الخطر	06
المطلب الأول:مفهوم الخطر	06
المطلب الثاني : تصنيفات الخطر	07
المطلب الثالث : مصادر الخطر	10
المبحث الثاني: أساسيات حول إدارة المخاطر	12
المطلب الأول: مفهوم ونشأة إدارة المخاطر	12
المطلب الثاني: خطوات عملية إدارة المخاطر	14
المطلب الثالث:أهداف إدارة المخاطر	15
المبحث الثالث: علاقة إدارة المخاطر بالإدارات الأخرى	17
المطلب الأول: علاقة إدارة المخاطر بإدارة الإنتاج والعمليات	17
المطلب الثاني: : علاقة إدارة المخاطر بإدارة الشؤون المالية	18
المطلب الثالث: : علاقة إدارة المخاطر بإدارة الموظفين	19
المطلب الرابع: : علاقة إدارة المخاطر بباقي الأقسام	19
خاتمة الفصل الأول	20
الفصل الثاني: أساسيات حول الخطر الجبائي	21
مقدمة الفصل الثاني	22
المبحث الأول :الخطر الجبائي	23
المطلب الأول : تعريف الخطر الجبائي	23
المطلب الثاني : مظاهر الخطر الجبائي	24

الفهرس العام

المطلب الثالث مصادر الخطر الجبائي	**25**
المبحث الثاني : ماهية تسيير الخطر الجبائي	**27**
المطلب الأول :مفهوم تسيير الخطر الجبائي	**27**
المطلب الثاني:مراحل تسيير الخطر الجبائي	**28**
المطلب الثالث: مقومات تسيير الخطر الجبائي	**30**
المبحث الثالث: تقييم الخطر الجبائي وعلاقته بالدور الاقتصادي	**33**
المطلب الأول: تقييم الخطر الجبائي	**33**
المطلب الثاني:الخطر الجبائي وعلاقته بالدور الاقتصادي.	**35**
خاتمة الفصل الثاني	**37**
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لمؤسسة توزيع مواد البناء التابعة للمجمع الصناعي لاسمنت الجزائر جيكا	**38**
مقدمة الفصل	**39**
المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة قيد الدراسة.	**40**
المطلب الأول: تعريف بمؤسسة توزيع مواد البناء.	**40**
المطلب الثاني: مجال نشاط المؤسسة وسير العمل داخلها	**42**
المبحث الثاني: : دراسة المخاطر الجبائية في المؤسسة ومختلف الضرائب المطبقة عليها	**43**
المطلب الأول: ابرز المخاطر الجبائية للمؤسسة	**43**
المطلب الثاني: الضرائب التي تخضع لها المؤسسة	**45**
المبحث الثالث: الوضعية المحاسبية للمؤسسة و الإجراءات الوقائية والاحتياطية للمخاطر الجبائية	**48**
المطلب الأول: الوضعية المحاسبية للمؤسسة	**48**
المطلب الثاني: الإجراءات الوقائية والاحتياطية للمخاطر الجبائية	**49**
خاتمة الفصل	**50**
الخاتمة العامة	**51**
المصادر والمراجع	**54**

قائمة الجداول:

الجدول	العنوان	الصفحة
(01)	العقوبات المترتبة عن التأخر والتأخر في إيداع التصريحات في التشريع الجزائري	43
(02)	العقوبات المترتبة عن الغش في التصريح في التشريع الجزائري	44
(03)	تكلفة الرسم على القيمة المضافة لسنتي 2016-2017	45
(04)	حساب تكلفة الرسم على النشاط المهني ل2016-2017	46
(05)	حساب الضريبة على الدخل الإجمالي للأجور 2016-2017	46
(06)	حساب تكلفة الضريبة على أرباح الشركات 2016-2017	47

قائمة الأشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
(01)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع مواد البناء GICA	41

قائمة الملاحق:

الملحق	العنوان
(01)	جدول الميزانية الجانب الخاص بالأصول
(02)	جدول الميزانية الجانب الخاص بالخصوم
(02)	جدول حسابات النتائج

مقدمة عامة

توطئة

أصبحت المخاطر في الوقت الراهن تمثل احد أهم التحديات التي تفرضها بيئة الأعمال على المؤسسات الاقتصادية وأضحت عنصرا لا يمكن التغاضي عنه في إعداد أي إستراتيجية او سياسة مستقبلية للمؤسسة. بحيث أصبحت خطر يهدد كيان المؤسسات ويجعلها عرضة للعديد من الأزمات مما يلزم على المؤسسة التي ترغب في البقاء في عالم الأعمال إلى البحث عن طرق ووسائل فعالة لكيفية التعامل مع المخاطر المحدقة بها والتي تمكنها من مزاولة نشاطها، وذلك من خلال العمل على وضع خطة إستراتيجية لإدارة المخاطر المحيطة بها تكون كفيلة بإيجاد أفضل الأساليب والإجراءات القادرة على الحد من أثرها السلبي على سيرورة أنشطتها. من خلال التأقلم والتكيف مع مختلف المخاطر الناتجة عن التقلبات المستمرة في متغيرات وعوامل المحيط، والتي تقوم على أسس علمية ومنهجية في معالجتها لتلك المخاطر المحيطة بالمؤسسة عن طريق سياسة فعالة وبرامج، وتحديد للمسؤوليات داخل المؤسسة.

ويعد العامل الجبائي استثمارا يمكن المؤسسة من الاستفادة من مزايا جميع الاختيارات الضريبة وكذا احد المخاطر التي تحيط بالمؤسسة والتي يجب عليها مسايرتها، ولان الجباية تعد تكلفة تتحملها المؤسسة والتي تتميز بعدم الاستقرار في نصوصها وتعددها، الأمر الذي يولد عنه مخاطر، وكذا ديمومة تواجدها في حياة المؤسسة سواء من حيث الالتزامات القانونية الملقاة على عاتقها أو بالتأثير على قراراتها. لذا وجب على المؤسسة ضرورة إدراج العامل الجبائي في إستراتيجيتها العامة لتحقيق التحكم في التكلفة الجبائية بما أن الحق الجبائي يمثل قيدا لها، والذي يعرض عليها احترام الالتزامات المشروعة حيث أن المشرع وضع آليات لمتابعة تطبيق القواعد القانونية الجبائية وتسليط العقوبات في حالة عدم احترام هذه الالتزامات، وبالتالي وضعية المؤسسة اتجاه الإدارة الجبائية يجب أن لا تكون سلبية، ولا يمكنها تحقيق ذالك إلا من خلال إدارتها لهذه المخاطر، والذي يوفر إمكانية للمؤسسة في التعامل مع الجباية وتسييرها خدمة لأهدافها، حيث أن المؤسسة تكون قادرة على التحكم في التزاماتها الجبائية من إيداع تصريحات ضريبية وتسديد الضرائب والرسوم واجبة الدفع، وتحديد الأوعية الضريبة التي يتم على أساسها تصفية الضريبة ومن ثم دفعها التزاما بالنظام الضريبي واحتراما للإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجبائية وذلك تفاديا للمخاطر الجبائية التي تعرض نشاطها للخطر. يعد تسيير الخطر الجبائي احد التحديات والرهانات التي توجه المؤسسة، خاصة وان البيئة الجزائر تمتاز بعدم الاستقرار في التشريعات، لذا يجب الحفاظ على العلاقة بين المؤسسة والإدارة الجبائية.

1. الإشكالية:

يعتبر تسيير الخطر الجبائي ممارسة قانونية بما أن المؤسسة تراعي النصوص التشريعية الجبائية وان نموها واستمرارها مرهون بقدرتها وكفاءتها في إدارة الخطر الجبائي الذي ينعكس بشكل مباشر نشاطها بسبب عدم تقيدها بالتشريعات الجبائية حيث انه يشكل تكلفة إضافية تتحملها المؤسسة:

من خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة التالية:

مامدى تأثير المخاطر الجبائية على الوضعية الجبائية للمؤسسة الاقتصادية؟

وللإحاطة بالموضوع من كافة جوانبه ارتأينا إلى تقسيم الإشكالية إلى أسئلة فرعية يمكن صياغتها كما يلي:

- فيما يتمثل مفهوم الخطر وما هي التصنيفات المختلفة له ؟
- كيف يمكن المؤسسة ادارة هذه المخاطر؟
- ما الذي يؤدي بالمؤسسة الى المخاطر الجبائيةو كيف تتمكن من وقاية نفسها؟

2. الفرضيات: يمكن صياغتها كالتالي:

- أن عدم احترامها للتشريعات الجبائية يمكن أن يؤدي بها إلى المخاطر الجبائية.
- أن احترام القواعد الجبائية يمكن المؤسسة من وقاية نفسها من المخاطر الجبائية.

3. مبررات اختيار الموضوع:

- الرغبة في الاطلاع على هذا الموضوع والتعرف على المفاهيم المتصلة به.
- محاولة الإجابة على السؤال المحوري والأسئلة المرافقة له
- محاولة إبراز دور التسيير الجبائي في المؤسسة.
- المساهمة في تقديم بعض طرق معالجة الخطر الجبائي.

4. أهمية وأهداف الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في توعية المؤسسة بإدارة المخاطر الجبائية من اجل إدراجها ضمن وظائف التسيير وإستراتيجية المؤسسة الاقتصادية، لان المخاطر في حالة تراكمها تؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس لهذا يجب عليها مواكبة الاهتمامات الحديثة في إدارتها لهذه المخاطر.

إما الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مزايا ادراة المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية، والأساليب والإجراءات المتبعة للوقاية منها وتدنئتها، وبما انه يؤثر على الوضع المالي لابد من إيجاد حل للوقاية من ذلك وذالك بأدراج التسيير الجبائي ضمن وظائف التسيير المالي للمؤسسة لما له من أهمية بالغة. وتأثيرها بعلاقتها مع الإدارة الجبائية.

5. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تم الاعتماد على دراسة تطبيقية في مؤسسة توزيع مواد البناء التابعة للمجمع الصناعي لاسمنت الجزائر الوحدة التجارية ادرار.

الحدود الزمنية:تتعلق الدراسة بالفترة الممتدة 2017-2018.

6. المنهج المستخدم:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي في الجانب النظري قصد وصف الخطر بشكل عام ثم الخطر الجبائي وإدارته في المؤسسة الاقتصادية، أما الدراسة التطبيقية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي.

الوسائل المستخدمة: اعتمدنا أثناء دراستنا على أدوات مكتبية متمثلة في الكتب باللغة العربية ومذكرات الماستر ورسائل الماجستير المطبوعات والمراسيم وبعض الوثائق المحاسبية للمؤسسة والمقابلات الشخصية مع أهل الاختصاص.

7. الدراسات السابقة:

- نادي شطي، **تشخيص التسيير الجبائي ومخاطره في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير وعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر 2014-2015. حيث كانت الاشكالية: **الى أي مدى يوجد وعي بأهمية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية؟**

- عائشة ضيف الله، **إدارة المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير وعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر 2016-2017. حيث كانت الاشكالية : **كيف يمكن لمؤسسة البناء للجنوب الشرقي والمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية الحد من المخاطر الجبائية المحيطة بها؟**

- بور أمال، **دور الاختيارات الجبائية في قرارات المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير وعلوم التجارية، جامعة محمد خضير،بسكرة 2014-2015 كانت الاشكالية: **ما هو دور الاختيارات الجبائية على قرارات المؤسسة الاقتصادية؟**

8. هيكلة الدراسة:

لانجاز هذا البحث تم تقسيمه إلى ثلاث فصول، حيث تم تخصيص الفصلين الأولين للجانب النظري والفصل الثالث للجانب التطبيقي، الفصل الأول تم التطرق فيه إلى الخطر وإدارته بشكل عام أما الفصل الثاني تم التطرق فيه إلى الخطر الجبائي وإدارته الفصل الثالث تم التطرق فيه إلى الدراسة التطبيقية من خلال الدراسة الميدانية لمؤسسة توزيع مواد البناء التابعة للمجمع الصناعي لاسمنت الجزائر .

الفصل الأول:

مدخل إلى الخطر وإدارة الخطر.

تمهيد

تعد المخاطر الاهتمام الأساسي لمجتمع الأعمال الذي يرغب في وضع حد لتعرض المؤسسات للمخاطر حيث ازدادت المخاطر بدرجة كبيرة في الوقت الراهن نتيجة التطور والتغير في مجال الأعمال وكذا المتغيرات المبنية على مبدأ الحركية المتسارعة في الأحداث والوقائع المدفوعة من طرف قوى جديدة ناتجة عن مجريات الحياة المعاصرة وما واكبها من تعقد وتشابك في المهام والأدوار، لدرجة أصبحت هذه المخاطر تمثل نظام رئيسي في حد ذاتها سمي بتسيير المخاطر، الذي يسعى إلى التقليل من هاته المخاطر بهدف خلق مركز قوة تلعب فيه المؤسسة دور الريادة والقيادة من خلال إيجاد وسائل وإجراءات من شأنها أن تعطي قدرة وكفاءة أعلى في كيفية التكيف مع هذه المخاطر.

تبعا لما سبق ذكره، قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تطرقنا فيه إلى أساسيات حول الخطر من خلال تحديد مفهومه والتصنيفات المختلفة له ومصادره.

المبحث الثاني: تطرقنا إلى ماهية إدارة الخطر من خلال تحديد مفهومها ونشأتها وخطوات وأهداف إدارة المخاطر.

المبحث الثالث: تطرقنا إلى علاقة إدارة المخاطر بمختلف الإدارات الأخرى في المؤسسة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الخطر.

الإنسان والخطر متلازمان منذ القدم، ومع تطور الإنسان في حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ازداد ارتباط الخطر بالإنسان وأصبح أشد خطورة من أي وقت مضى، ومع أن الإنسان أصبح اليوم أكثر قدرة على التوقع والتنبؤ لما سيحدث في المستقبل، بأسلوب علمي وذلك من خلال التقدم الهائل في الإمكانيات المتاحة له، إلا أنه لا يزال يعاني من القلق الذي يلازمه عند اتخاذ القرارات المرتبطة بحياته.

المطلب الأول:مفهوم الخطر.

اختلفت التعاريف الخاصة بالخطر وتعددت، غير انه في اختلافها وتعددها كانت متوجهة نحو الشمول ومنه سنحاول تقديم بعض التعاريف المحددة تتماشى مع الواقع العملي لحياتنا اليومية:

1. عرف البروفسور نايت (Nhight) الخطر على انه حالة عدم التأكد الممكن قياسها.[1]
2. ويعرف كل من ويليامز وهاينز(Williamz&Heinse) الخطر بأنه الشك الموضوعي فيما يتعلق بنتيجة موقف معين.[2]
3. كما يمكن تعريف الخطر على انه مزيج مركب من احتمال تحقق الحدث ونتائجه.[3]
4. يمكن تعريف المخاطر بأنها الظروف ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس، وبشكل أكثر تحديدا يقصد بالمخاطرة "حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة".[4]
5. كما يعرف على أنه احتمال وقوع الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منتظرة في الأجل الطويل أو القصير.[5]

---

[1] محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**، دار الكتاب الاكادمية، المنصورة،2004، ص12.

[2] احمد عبد الله محاوي، **مدخل كمي لإدارة المخاطر، ورياضيات المال والاستثمار**، مطبعة الإشعاع الفنية، الرياض(المملكة العربية السعودية)، 2002، ص 11.

[3] **معيار إدارة الخطر**،الجمعية المصرفية لإدارة الأخطار،www.ermaégypt.org، 2018/02/27.

[4] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**(أفراد، شركات، بنوك)، كلية التجارة، عين شمس، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص15.

[5] بن داودية وهيبة، **الضمانات البنكية ودورها في الحد من المخاطر البنكية**، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية، إدارة المخاطر في المؤسسات، الأفاق والتحديات، أيام 25-26 نوفمبر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008، ص2.

المطلب الثاني:التصنيفات المختلفة الخطر.[1]

تكون المؤسسة دائما عرضة للمخاطر التي تمكن أن تنجم عنها خسائر مما يؤدي إلى الفشل في تحقيق أهدافها وهذا نتيجة لعدة أسباب. وتتمثل هذه التصنيفات فيما يلي:

أولا: تصنيف المخاطر حسب نتائجها وتحققها.

وفقا لهذا التقسيم ينبغي تحديد النتائج والآثار المترتبة على تحقق الخطر وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف المخاطر إلى مخاطر مالية وغير مالية.

في سياقه الواسع يمثل مصطلح المخاطرة كل المواقف التي يوجد فيها تعرض للظروف المعاكسة، وهذه الظروف المعاكسة تتضمن أحيانا خسارة مالية وفي أحيان أخرى لا تتضمن خسارة مالية، وينطوي كل جانب في الجهد البشري على عنصرا ما من عناصر المخاطرة، ولا يكون للكثير من هذه المخاطر عواقب أو أثار مالية.

تتضمن المخاطرة المالية العلاقة بين فرد أو منظمة واصل توقع دخل قد بفقد أو يتلف، وبذالك فالمخاطر المالية تتضمن 3 عناصر:

- ❖ الفرد أو المنظمة المعرضة للخسارة.
- ❖ الأصل أو الدخل الذي يسبب دماره أو زوال ملكيته خسارة مالية.
- ❖ خطر يمكن أن يسبب الخسارة.

وتشير المخاطر المالية إلى أي فعل يتسبب في ضباع الأموال، مثل القروض والتغير في أسعار العملات، الفوائد العالية على الأموال المقترضة، السرقة...، وهي مخاطر يسهل التنبؤ بها وقياسها كميا (قياس الخسائر الناتجة عنها) لذا فهي أخطار قابلة للتأمين.

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص24.

ثانيا:تصنيف المخاطر حسب طبيعتها.

يتم تصنيف المخاطر حسب طبيعتها إلى ما يلي:[1]

1. المخاطر الاستاتيكية والديناميكية.

– يقصد بالمخاطر الديناميكية تلك المخاطر الناشئة عن حدوث تغيرات في الاقتصاد وتنشأ من مجموعتين من العوامل، المجموعة الأولى عبارة عن عوامل البيئة الخارجية: اقتصاد، الصناعة، المنافسون، المستهلكون، والتغيرات التي تصيب هذه العوامل لا يكون بالإمكان السيطرة عليها، ولكنها قادرة على إحداث خسارة مالية للمؤسسة، أما العوامل الأخرى التي يمكن أن تحدث الخسائر التي تشكل أساس المخاطرة المضاربية Spéculative risk فهي قرارات الإدارة داخل المؤسسة.

– تتضمن المخاطر الاستاتيكية الخسائر التي ستحدث حتى لو لم يحدث تغيرات في الاقتصاد، فإن أمكن لنا تثبيت أذواق المستهلكين والناتج والدخل والمستوى التكنولوجي، فان بعض الأفراد سوف يعانون مع ذلك من الخسارة المالية وتنشأ هذه الخسائر بسبب من أسباب عديدة بخلاف التغيرات في الاقتصاد مثل: أخطار الطبيعة وعلى خلاف المخاطر الديناميكية لا تكون المخاطر الاستاتيكية مصدر للكسب بالنسبة للمجتمع ، وتتضمن الخسائر الاستاتيكية إما تدمير الأصل أو حدوث تغيير في ملكيته (أو حيازته) نتيجة لعدم النزاهة أو الإخفاق الإنساني.

2. المخاطر البحتة والمخاطر المضاربية:[2]

أ– المخاطر المضاربية Spéculative risk: تعرف أخطار المضاربة على أنها الموقف الذي يكون فيه الربح أو الخسارة ممكنا، على سبيل المثال إذا اشتريت 100 سهم من الأسهم العامة، فإنك سوف تربح إذا ارتفع سعر الأسهم ولكن سوف تخسر إذا انخفض السعر.تتضمن الأمثلة الأخرى لأخطار المضاربة، الاستثمار في عقار، الدخول في مشروع تجاري، في هذه الحالات كل الربح أو الخسارة ممكن.

ب– المخاطر البحتة: يختلف هذا النوع عن سابقه في أن عدم وقوع الخسارة المادية لا يعني تحقق ربح مادي، كما انه غالبا ما يكون خارجا عن إرادة الشخص وهو يسعى للحماية منه، وذالك بالتقليل من أسباب وقوعه قدر المستطاع ومحاولة التحكم في الظواهر المسببة له.

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص24.
[2] محمد محمود الكاشف، محمد نادي عزت، الخطر والتأمين، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص27.

ثالثا: تصنيف المخاطر حسب مسبباتها ونتائجها.[1]

لو نظرنا إلى سبب وقوع الخطر والنتائج المترتبة عنه فإننا نقسم المخاطر إلى:

1. المخاطر العامة (الأساسية):

هي المخاطر التي تقع بسبب ظروف طبيعية وليس للأشخاص دور في وقوعها، غير محددة زمنيا كما أن الخسائر المترتبة عنها لا تخص شخص معين أو فئة معينة لكنها تمس الأشخاص والممتلكات بصف عامة وبخسارة غير محددة ومن بين الإخطار العامة أيضا ما هو مرتبط ببعض الظروف السياسة والاقتصادية والاجتماعية للبلاد كالتضخم مثلا والاضطرابات التي تخلف خسائر تمس المجتمع كلل. وتقع مسؤولية التقليل من وقوع هذه المخاطر على عاتق الدولة. كما أن شركات التأمين تحجم عن التعامل مع مثل هذه المخاطر نظرا لكبر حجم التعويضات.

2. المخاطر الخاصة:

تختلف عن السابقة في كونها تتضمن خسائر ناشئة من إحداث فردية ويشعر بها الأفراد وليس المجموعة ككل، وهي تصيب الأفراد في ذاتهم وفي ممتلكاتهم وخسائرها تقع في حدود المسؤولية الفردية. وتقبل عادةً شركات التأمين التعامل مع هذه المخاطر والتعويض عن خسائرها نظرا لمحدوديتها.

وتعتبر المخاطر الخاصة مسؤولية الفرد ولا تصلح لان يعالجها المجتمع ككل. ويتعامل الفرد معها باستخدام التأمين ومنع الخسارة أو تقنية أخرى.

رابعا: تصنيف المخاطر حسب الشيء الواقع عليه الخطر.

يتم تقسيم المخاطر حسب هذا النوع إلى ما يلي:[2]

1. المخاطر الشخصية :

هي الأخطار التي تأثر بشكل مباشر على فرد ما، فهي تتعلق بإمكانية الخسارة الكاملة أو انخفاض الدخل المكتسب. وهناك أربعة أخطار شخصية رئيسية هي خطأ الوفاة المبكر، خطر عدم كفاية الدخل خلال فترة التقاعد، خطر المرض خطر البطالة.

2. مخاطر الممتلكات:

أي شخص يمتلك ملكا يواجه مخاطر الملكية ببساطة لان مثل هذه المقتنيات يمكن أن تتلف أو تسرق. وهناك نوعان من الخسارة في مخاطر الملكية الخسارة المباشرة والخسارة غير مباشرة تتمثل في خسارة الملكية خسارة استخدام الملك.

[1] مداني بن بلغيث-عبد الله الإبراهيمي، تسيير الخطر في المؤسسة- تحدي جديد،مجلة الباحث [على الخط] 2004 العدد03 متاح على URL<rcweb.luedld.net 2018/02/18، ص80.

[2] عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين** دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ص31.

3. مخاطر المسؤولية (أو الالتزام):

أن الخطر الأساسي في مخاطر المسؤولية أو الالتزام تتمثل في الإصابة غير المتعمدة التي تلحق بالأشخاص الآخرين أو التلف أو الأضرار التي تصيب ممتلكاتهم من خلال الإهمال أو اللامبالاة، هي الأخطار التي يتسبب في تحققها شخص معين وينتج عن هذا التحقق إصابة الغير بضرر مادي في شخصه أو في ممتلكاته أو في الاثنين معا ويكون الشخص المتسبب مسؤولا عنها أمام القانون.

4. المخاطر الناشئة عن فشل الآخرين:

عندما يوافق شخص آخر على أداء خدمة فإنه يرتبط بالتزام تأمل أنت أن يؤديه، أما عندما يخفق ذالك الشخص في الوفاء بالتزامه تجاهك ويؤدي ذالك إلى تكبدك خسارة مالية، فان المخاطرة تكون موجودة.

المطلب الثالث:مصادر الخطر(المسببات).[1]

– مسببات الخطر هي مجموعة الظواهر الطبيعية والعامة التي تأثر تأثيرا مباشر أو غير مباشر في نتيجة القرارات التي يتخذها الأشخاص أثناء حياتهم.

– أما مصدر الخطر فنقصد به المسبب الأساس في وقوع الخسارة المادية وفي الواقع عادة ما نربط الخطر بمسبباته، وتنقسم مسببات الخطر إلى.

أولا: مسببات الخطر الموضوعية.

ويقصد بها خصائص الشيء المعرض للخطر والتي تزيد من احتمال وقوع الخطر أو تزيد من شدة الخسارة المالية الناتجة عن تحقيق الخطر أو الاثنين معا.

وهي تلك المسببات الإضافية التي تزيد من درجة الخطر أو تزيد من فرص وقوع الخسارة وعادة ما تكون هذه المسببات موضوع التأمين.

وتتميز هذه المسببات بسهولة التعرف عليها وتحديدها بدقة عن طريق دراسة النواحي الفنية والمادية للشيء المعرض للخطر، ويمكن القول أن درجة التحكم في هذه العوامل الموضوعية محددة لأنها من المكونات الطبيعية للشخص أو الشيء المعرض للخطر. الأمر الذي يصعب معه تفادي نتائجها الضارة.

ثانيا:مسببات الخطر الأخلاقية.[2]

هي المسببات المتمثلة أساسا في الصفات الأخلاقية التي يتحلى بها الشخص نفسه مثل: التهاون والإهمال أو التلاعب مما سوف يؤدي إلى وقوع خطر المسؤولية المدنية تجاه الآخرين.

[1] محمود حمزة أحمد إدارة الخطر والتأمين، دار الثقافة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة،1997،ص34.
[2] مختار محمود الهانسي، مقدمة في مبادئ التأمين،الدار الجامعية، بيروت،1993،ص37

ثالثا: مسببات الخطر الطبيعية.

هي العوامل التي تساعد على زيادة احتمال وقوع الخطر وبالتالي الخسارة المادية نتيجة لظواهر طبيعية كالفيضانات والزلازل.

رابعا: مسببات الخطر الشخصية.[1]

يقصد بها مجموعة من المسببات أو العوامل المساعدة التي يكون للعنصر البشري تأثير فيها أو تنتج بسبب تدخله في مجريات الأمور أو تأثيره أو مشاركته سواء كانت هذه المشاركة أو ذلك التأثير سلبا أو إيجابا، عادة أن يكون التدخل البشري في الظواهر الطبيعية بقصد الحصول على منفعة، إلا أن تدخله هذا قد يزيد من درجة الخطورة أو من فرص وقوعها وبالتالي يكون ناتج تدخله تحقق الخطر ويمكن التفرقة بين نوعين من مسببات الخطر الشخصي وهما:

أ- مسببات الخطر الشخصية الإرادية:

هي مسببات الخطر التي تكون في صورة عوامل مساعدة تؤدي إلى زيادة درجة الخطورة أو زيادة حجم الخسارة المترتبة على تحقق الخطر نتيجة فعل إرادي متعمد والمقصود منه إحداث الضرر أو زيادة حجمه، مثلا قيادة السيارة بسرعة تزيد عن الحدود القصوى تزيد من احتمال وقوع الحوادث.

ب- مسببات الخطر الشخصية اللاإرادية:

ويقصد بها مجموعة من العوامل المساعدة التي تؤدي بشكل عفوي وبدون قصد الزيادة تحقيق الخطر أو زيادة شدة الخسائر الناتجة عن تحقق الخطر.

[1] مختار محمود الهانسي، مرجع سبق ذكره، ص37.

المبحث الثاني :أساسيات حول إدارة المخاطر.

ازداد الاهتمام بدراسة الخطر ودراسة مسبباته ومحاولة تقليل الخسائر التي قد تترتب عنه، نتيجة لانتشاره، فالواقع يفرض ضرورة الانتباه والاحتياط والعمل على الحد من تفاقمها، لذا ظهرت إدارة المخاطر كمدخل علمي لمواجهة مشكلة التعامل مع المخاطر التي يواجهها الأفراد والمنشآت وباستخدام أفضل الأساليب والخطط لمنع تحققها بهدف تحقيق أعلى مستويات السلامة والأمن

المطلب الأول:مفهوم ونشأة إدارة المخاطر.

أولا: لمحة تاريخية حول إدارة المخاطر

نشأت إدارة المخاطر من اندماج الهندسة في البرامج العسكرية والفضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكرة إدارة المخاطر المعتمد على علم الإدارة في تحليل التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد. حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة بيبسنز ريفو عام 1956، حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما وهي إن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي إن يكون مسئولا عن إدارة مخاطر المنظمة البحتة. ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي البنوك، التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين إن هناك طرقا أنجع للتعامل مع المخاطرة يمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها.[1]

لقد بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة إلى أخرى و عندما قررت رابطة مشتري التامين تغير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين 1975كان التغير إشارة إلى إن تحولا ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها" إدارة المخاطر" كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر.[2]

[1] عصماني عبد القادر،أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس- سطيف، 20-21 أكتوبر، 2009، ص4

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص50.

ثانيا: مفهوم إدارة المخاطر.

التعريف الأول: هي تنظيم متكامل يهدف مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل واقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار انسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب.[1]

التعريف الثاني: إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسارة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها إن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى.[2]

التعريف الثالث: وقد عرفها خالد وهيب الراوي بأنها: تحديد، تحليل، والسيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإرادية لمشروع.[3]

التعريف الرابع: هي أحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة والأعمال التي ترتبط أصولها بها.[4]

من التعاريف نستخلص:

- ✓ إدارة المخاطر هي عملية قياس أو تحديد أو تقييم الخطر الذي تتعرض له المؤسسة ومن ثم تطوير لاستراتيجيات اللازمة للتعامل معه.
- ✓ يمكن تحليل ومتابعة الخطر باستخدام أدوات و طرق مناسبة على مستوى المؤسسة.
- ✓ إدارة المخاطر تعنى بتنفيذ معايير الأمان في المؤسسات أو الشركات في حالة الطوارئ أو في حالة خسارة مواردها.
- ✓ إدارة المخاطر عملية مستمرة ومتواصلة يتم فيها تحليل المخاطر التي تواجه المؤسسة بصفة منتظمة

[1] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة1،عمان- الاردن،2007، ص55.
[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص50.
[3] خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة1، الاردن،2009، ص10.
[4] نائل محمد مومني، إدارة المخاطر المالية، دار مسير للنشر، عمان، 1999، ص9.

المطلب الثاني:خطوات عملية إدارة المخاطر(مراحلها).

تتمثل مراحل إدارة المخاطر عند الكثيرين في ما يلي:[1]

1. مرحلة التحضير (تحديد الأهداف): يتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم الأخطار وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة التحليل.

2. تحديد الأخطار: في هذه المرحلة يتم التعرف على الأخطار ذات الأهمية وذلك قبل التفكير في تحديد الإستراتيجية المناسبة لمواجهة هذه الأخطار، فالأخطار هي عبارة عن إحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى الأخطار من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها، عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها، وهو ما يتطلب باختصار جمع المعلومات المناسبة التي تسمح بمعرفة الأخطار المحيطة بها.

3. التقييم : بعد التعرف على الأخطار المحتملة يجب أن تجري عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها، فأحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها.

وعليه فإن صعوبة تقييم الأخطار تكمن في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة. وكذلك فإن تقييم شدة النتائج عادة ما تكون صعبة في حالة الأصول غير المادية. وعادة ما تتضمن هذه المرحلة العمليات التالية:

أ- تحليل الأخطار بغرض معرفة الحلول المناسبة لها.

ب- تقييم الأخطار وتصنيفها وفق معايير محددة وبالأخص درجة تكرار الخطر وحجم التأثير الذي يمكن أن يلحقه على أهداف المؤسسة.

ج- استخدام معايير معينة في تصنيف الأخطار بغرض تحديد أولويات في المعالجة وتركيز الجهود والإمكانيات وفقا لذلك.

4. التعامل مع الأخطار: بعد تتم عملية التعرف على الأخطار وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من أربع مجموعات رئيسية:

أ- النقل: وهي وسائل تساعد في قبول الخطر من قبل طرف آخر وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية، التأمين هو مثال عن نقل الخطر عن طريق العقود وقد يتضمن العقد صيغة تضمن نقل الخطر إلى جهة أخرى دون الالتزام بدفع أقساط التأمين.

ب- التجنب: وتعني محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما.

ج- التقليص: وتشمل طرق التقليل من حدة الخسائر الناتجة.

[1] غول فرحات بومدين يوسف، الأخطار ونماذج إدارتها في المؤسسات، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الأفاق والتحديات، أيام 25-26 نوفمبر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2008، ص ص 11 -12.

د- القبول (الاحتجاز) : وتعني قبول الخسائر عند حدوثها، وتعتر هذه الطريقة إستراتيجية مقبولة في حالة الأخطار الصغيرة والتي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن أكبر من إجمالي الخسائر، وكل الأخطار التي لا يمكن تجنبها أو نقلها يجب القبول بها.

5. وضع الخطة: تتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستتبع لتعمل مع الأخطار وكل قرار يجب أن يسجل ويوفق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب، فعندما يتعلق الأمر بأخطار تمس صورة المؤسسة ككل يجب أن يتخذ القرار من قبل الإدارة العليا أما في حالة القرارات المتعلقة بنظام المعلومات على سبيل المثال فإن مسؤولية القرار تعود إلى مدير تكنولوجيا المعلومات.

6. التنفيذ : يتم في هذه المرحلة إتباع الطرق المحددة في الخطة والتي يجب أن تستخدم في التخفيف من آثار الأخطار، بحيث يجب استخدام التامين في حالة الأخطار التي يمكن نقلها إلى شركة تأمين وكذلك يتم تجنب الأخطار التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة كما يتم التقليل من الأخطار الأخرى والباقي يتم الاحتفاظ به.

7. مراجعة وتقييم الخطة: تعد الخطط المبدئية لإدارة الأخطار غير كاملة فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على ارض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة.

المطلب الثالث : أهداف إدارة المخاطر.

تم تصنيف الأهداف الهامة لتسيير المخاطر إلى مجموعتين أساسيتين هما:

أولا: أهداف تسبق الخسارة: ومن أهم هذه الأهداف.[1]

1. الاقتصاد: ويعني ذلك أن المؤسسة يجب أن تعد التقديرات للخسائر المحتملة بطريقة اقتصادية ممكنة، بمعنى تهدف تسيير المخاطر إلى تخفيض تكاليف مواجهة الخطر إلى أدنى حد ممكن.

2. تخفيض القلق: حيث أن الوحدات المعرضة للخسارة يمكن تسبب قلق كبير أو خوف لمدير الخطر وبالتالي يحاول أن يخفض هذا القلق والخوف المرتبط بالوحدات المعرضة للخسارة، وهذا أكثر.

3. مقابلة الالتزامات الخارجية المفروضة: وهذا يعني أن المؤسسة يجب أن تفي بالمتطلبات المفروضة من قبل الجهات الخارجية، المتطلبات الحكومية التي تطالبها بتوافر وسائل الأمان لحماية العملين من الأخطار.

[1] عيد احمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، مرجع سبق ذكره، ص50-51.

ثانيا:الأهداف التي تلي الخسارة: تتضمن الأهداف هذه ما يلي:[1]

1. بقاء المؤسسة: والبقاء يعني أنه بعد حدوث الخسارة يمكن للمنشأة أن تستأنف على الأقل عمليات جزئية خلال فترة زمنية معقولة.

2. استمرارية المؤسسة (استمرارية التشغيل): فبالنسبة لبعض المؤسسات يمكنها القدرة على التشغيل بعد الخسارة تكون مهمة للغاية. على سبيل المثال يجب أن تستمر مؤسسة ما للمنفعة العامة في توفير الخدمة كالبنوك والمخابز والمنشآت التنافسية في التشغيل بعد الخسارة. و إلا سوف يفقد العمل إلى المتنافسين.

3. استقرار العوائد: حيث يمكن الإبقاء على إيرادات كل سهم إذا استمرت المؤسسة في التشغيل. ومع ذلك يمكنها أن تجلب نفقات إضافية كبيرة لتحقيق هذا الهدف (مثل التشغيل في موقع آخر).

4. الاستمرار في النمو: فيمكن للشركة أن تنمو عن طريق تطوير منتجات وأسواق جديدة أو عن طريق الاستحواذ أو الاندماج مع شركات أخرى. لذلك يجب على مدير الخطر أن يأخذ في الاعتبار التأثير الذي سوف تسببه الخسارة على مقدرات الشركة على النمو.

5. المسؤولية الاجتماعية: هدف المسؤولية الاجتماعية يكون لتدنية التأثيرات التي سوف تحدثها الخسارة على الأشخاص الآخرين، وعلى المجتمع. فيمكن أن تأثر الخسارة الشديدة عكسياً على الموظفين، الموردين، الدائنون، والمجتمع بشكل عام.

[1] جورج ريجدا، تعريب وراجعة محمد توفيق البلقيني، إبراهيم محمد مهدي، مبادئ إدارة الخطر و التأمين، دار المريخ للنشر، الرياض، ص84.

المبحث الثالث علاقة إدارة المخاطر بالإدارات الأخرى.[1]

ترتبط إدارة المخاطر بالأقسام والإدارات داخل المؤسسة وذالك من خلال تقييم وقياس الخطر داخلها وتطور استراتيجيات لإدارتها.

المطلب الأول: علاقة إدارة المخاطر بإدارة الإنتاج والعمليات.

إن أهم الروابط بين هاتين الإدارتين ما يلي:

- تعمل إدارة المخاطر على تأمين إدارة الإنتاج ضد أخطار الحوادث المحتملة التي قد ينجم عنها خسائر مادية كبيرة تؤثر مباشرة على المركز المالي للمشروع أو قد تؤدي إلى هلاكه
- تحدد إدارة المخاطر وسائل الأمان والحماية داخل إدارة الإنتاج.
- تقوم إدارة المخاطر بالتفتيش المستمر على مستودعات التخزين والتعبئة للتأكد من تخزين المواد الأولية بطريقة سليمة تحفظ لها جودتها.
- تقوم إدارة المخاطر بالمراقبة المستمرة على مراحل الإنتاج.
- تقوم إدارة المخاطر على المراقبة المستمرة على وسائل الحماية والأمن للتأكيد على صلاحيتها وسلامتها.

المطلب الثاني: علاقة إدارة المخاطر بإدارة الشؤون المالية.

إن أهم الروابط بين هاتين الإدارتين ما يلي:

- تزود الإدارة المالية إدارة المخاطر ببيانات تفصيلية عن الأسعار، والعمالة والوقت الضائع والسلعة التالفة ومعدل تعطل الآلات من المعلومات التي تساهم في تقليل المصروفات.
- تشترك الإدارتان في حساب أقساط التأمين ومتابعة سداده بانتظام.
- تزود الإدارة المالية إدارة المخاطر بقوائم مالية على صورة ميزانيات تقديرية للأخطار المتوقعة في المستقبل وقيمة تكاليف إدارتها.
- تقوم الإدارة المالية بتزويد غدارة المخاطر بمعلومات دقيقة عن ممتلكات المشروع وتحديد قيمة الأصول الرأسمالية وتكاليف التأمين عليها.
- تزود الإدارة المالية إدارة المخاطر بمعلومات تتضمن قيمة المواد الأولية وقيمة المنتجات وقيمة التلف.

[1] عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2011-2012،ص61.

المطلب الثالث: علاقة إدارة المخاطر بإدارة شؤون الموظفين.

إن أهم الروابط بين هاتين الإدارتين ما يلي:

❖ يمكن أن تشترك إدارة المخاطر مع إدارة الأفراد في اختيار العاملين.

❖ تشترك الإدارتان في برامج الإعداد والتدريب الأمر الذي يؤدي إلى تطور المهارة لدى الأفراد العاملين في المشروع وزيادة المقدرة لديهم في التحكم ببعض الأخطار.

❖ تزود إدارة شؤون الأفراد إدارة المخاطر بتصنيف ملائم عن العاملين وحسب طبيعة أعمالهم الأمر الذي يؤدي إلى تحديد مقدار التعويض المستحق لكل عامل عند تحقق ظاهرة الخطر.

❖ تشترك الإدارتان في تحديد المزايا التي تمنح للعاملين في حالات المرض والبطالة والإصابات الناتجة عن العمل والتقاعد.

❖ تشترك الإدارتان في تقدير التعويض المناسب للعاملين.

❖ تشترك الإدارتان في تنفيذ برنامج الأمان

المطلب الرابع: علاقة إدارة المخاطر بباقي الأقسام الأخرى في المؤسسة.

أولا: علاقة إدارة المخاطر بإدارة التمويل:

❖ تقرر أ، تشترك الإدارتان في اتخاذ القرار الأمثل لإحلال أصل جديد (آلة إنتاجية مثلا) محل أصل قديم لزيادة الإنتاج والحد من الخسائر الناجمة عن الوقت الضائع نتيجة لتعطيل أصل الطاقة والتلف والتصليحات ونفقات الصيانة والنقص في حجم الإنتاج.

❖ تقرر إدارة التمويل صرف شراء أدوات الأمان والتأمين.

❖ إذا كان المشروع الصناعي يتبع سياسة التامين الذاتي عن طريق حجز احتياطي يتم تكونه باستقطاعه من أرباح الدورة المالية واستثماره وعليه فان الإدارتين تتعاونا على اختيار قنوات الاستثمار المالية.

ثانيا: علاقة إدارة المخاطر بإدارة التسويق والمبيعات:

❖ عند تسويق المنتجات ونقلها إلى أسواق التوزيع قد تتعرض تلك المنتجات للتلف أو الضياع أو السرقة الأمر الذي يتولد عنه مطالبة المشروع بالالتزام بقيمة الأضرار الناشئة عن الخطر لصالح العميل في مثل هذه الحالة فإن الإدارتين تتعاونان على إتباع سياسة معينة لنقل عبء الخطر عن المشروع وتحويله إلى الغير عن طريقة وثيقة شراء الأمان من شركات التأمين.

ثالثا : علاقة إدارة المخاطر بإدارة العلاقات العامة:

❖ يمكن اعتبار قرارات إدارة المشتريات لشراء الآلات المعنية ويكون على غدارة الأخطار تزويدها بمعلومات دقيقة عن آلات ومكائن إنتاجية تكون مزودة بوسائل أمان تعمل فورا على منع حدوث الأخطار.

❖ إن المشروع القائم على مبادئ الإدارة السليمة يكون دائما منتجا لأفضل المنتجات ومتحفظا بملاءة مالية واقتصادية عالية.

❖ إن العلاقة القائمة على الثقة المتبادلة بين المشروع وعملائه تؤدي إلى زيادة حدة الطلب على المنتجات والارتقاء بالمشروع إلى مستوى التشغيل الأمثل.

❖ إن الإدارة الإنسانية التي تحرص على المعاملة الحسنة على العاملين تؤدي إلى تحسين الأداء الإداري و الإنتاجي وتضمن ولاء العاملين نتيجة شعورهم بالارتقاء المعنوية الأمر الذي يتولد عنه تجنب المشروع لمخاطر الإضراب والعصيان وتعطل الإنتاج.

ربعا: علاقة إدارة المخاطر بالإدارة القانونية.

❖ عند نشوء منازعات بين المشروع وشركة التأمين لتنفيذ التعويض عن الضرر نتيجة تحقق ظاهرة الخطر في مثل هذه الحالة يتوجب عن إدارة المخاطر تزويد الإدارة القانونية بكل المدفوع القانونية المبينة على وجهات نظر فنية.

❖ تراجع الإدارة القانونية سائر العقود التأمينية المبرمجة ضد المخاطر.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق تبين أن المؤسسة عرضة إلى مختلف المخاطر التي تهدد انجاز أهدافها وقد تأثر سلبا على استمرا راية المؤسسة الهادفة إلى تحقيق رسالتها، لذا على المؤسسة ضرورة الدراية الواسعة بجميع الجوانب التي تحيط بمفهوم المخاطر حتى تتمكن من التحكم الجيد فيها وما يمكن أن يترتب عنها.الشيء الذي فرض على المؤسسة ضرورة تبني طرق فعالة هدفها إدارة هذه المخاطر بأفضل الوسائل واقل التكاليف من خلال تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها السيطرة على هذه المخاطر.

الفصل الثاني:

أساسيات حول الخطر الجبائي.

تمهيد

إن المؤسسة مهما كان حجمها، طبيعة نشاطه والقطاع الذي تنشط فيه قد تتعرض لمخاطر جبائية تؤدي إلى الحد من قدرتها التنافسية، كما تؤثر على مركزها المالي وسمعتها، وتعد الجباية من أهم العناصر الموجودة في محيط المؤسسة الاقتصادية التي يجب على المؤسسة التكييف معها ومسايرتها باستمرار حتى لا تواجه مخاطر تتمثل في عقوبات مالية قد تتسبب في إفلاسها أي زوالها، ولا يتأتى ذالك الأمن خلال تسيير الخطر الجبائي الذي أصبح ذو أهمية كبيرة، من خلال السعي المستمر لتفعيله بهدف تعظيم الاستفادة من التحفيزات وتحقيق الأمن الجبائي أو تجنب الخطر الجبائي. لذالك على المؤسسة أن تتحكم في المادة الجبائية التي تسمح لها بمعرفة التأثيرات الجبائية الناتجة عن أنشطتها وعملياتها، حيث تعتبر الجباية الحالية أداة تمتلكها المؤسسة من خلال عرضها إلى إستراتيجيتها التسييرية.

تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الخطر الجبائي، تعريفه، مظاهره و مصادره.

المبحث الثاني: تسيير الخطر الجبائي، مفهومه، مراحل تسييره ومقوماته.

المبحث الثالث: تقييم الخطر الجبائي وعلاقته بالدور الاقتصادي.

المبحث الأول: الخطر الجبائي.

إن التغيرات التي يشهدها محيط المؤسسة تجبرها على التكييف معها لغرض التقليل من حدة المخاطر خصوصا الجبائية منها التي تتمثل في عدم تقيد المؤسسة بالالتزامات الجبائية التي يحددها التشريع الجبائي.

المطلب الأول: تعريف الخطر الجبائي.

هناك عدة تعاريف للخطر الجبائي نذكر منها ما يلي:

1. يتمثل في عدم الوفاء بالالتزامات الجبائية ونقص الفعالية الجبائية نتيجة عدم معرفة الإجراءات التي تمكن من الاستفادة من الامتيازات الجبائية، فهو نتيجة طبيعية لتعقد وعدم استقرار التشريع الجبائي المطبق مما يؤدي إلى عدم الانسجام والشفافية تجاه هذا التشريع[1]

2. يتعلق الخطر الجبائي بسلوك المؤسسة تجاه الإدارة الجبائية، فهو يتولد عن عدم تقيد المؤسسة بالالتزامات الجبائية التي يحددها التشريع الجبائي، أو من عدم الفهم الجيد أو سوء ترجمة نصوص التشريع الجبائي،أو بغرض الغش والتهرب الجبائي، الأمر الذي يؤدي بالمؤسسة علاوة على تشويه سمعتها أمام الإدارة الجبائية إلى تكبدها أعباء إضافية تتمثل في العقوبات والغرامات بالإضافة إلى الوقت الضائع الذي يحسب عليها في حالة كونها هدفا للمراقبة الجبائية التي تقوم بها الإدارة الجبائية.[2]

3. ويعرف الخطر الجبائي على انه: تلك الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسة بسبب عدم احترامها للقواعد الضريبية، وتتمثل هذه الأعباء في العقوبات والغرامات عموما، وينشأ الخطر الضريبي نتيجة عدم احترام التشريع الجبائي أو بسبب التعقيد والغموض في النظام الضريبي.[3]

---

[1] محمد فلاح، **السياسة الجبائية– أهداف وادوات**– بالرجوع الى حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص50.

[2] يوسف مامش، ناصر دادي عدون، **أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي**، الطبعة الاولى، دار المحمدية للطباعة، الجزائر، 2008، ص37.

[3] حميداتو صالح، **دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية**،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ص100.

المطلب الثاني: مظاهر الخطر الجبائي.

تتجلى مظاهر المخاطر الجبائية الناجمة عن سوء التحكم في الجانب الجبائي نتيجة سوء أو قصور في التشريع الجبائي من خلال:[1]

أولا: المخاطر الأولية: وهي المخاطر الناجمة عن الأخطاء المادية والتي تقلصت بفضل استعمال الإعلام الآلي، أو المخاطر الناجمة عن خيارات جبائية غير ملائمة أو عدم الوفاء بشروط امتيازات معينة، أو الأخطاء الناتجة عن تفسيرات خاطئة للقوانين الجبائية، ولتحليل المخاطر الأولية يجب التفرقة بين الخطأ المادي المعبر عنه بالخطأ المحاسبي والخطأ في القرار التسييري الناجم عن الخيار الجبائي.

1. الأخطاء المحاسبية: تظهر أهم الأخطاء المحاسبة على مستوى الميزانية أو جدول حسابات النتائج وأخرى ترجع لعناصر مختلفة.

أ- المخاطر الناجمة عن أخطاء في الميزانية: وأهمها:

- الأخطاء التي تحدث في احتساب بعض أصول الميزانية،كأن تكون هذه الأصول غير مسجلة في الميزانية في حين إن التكاليف المتعلقة بها مسجلة في جدول حسابات النتائج.
- الأخطاء التي تحث في الاهتلاكات كأن يتم دمج معدات تم تأجيرها لمؤسسات أخرى.
- أخطاء متعلقة بتقييم المخزون مما يؤدي إلى الرفع من قيمته

ب- المخاطر الناتجة عن أخطاء في جدول النتائج:

- من أهم الأخطاء التي قد تسجل في جدول حسابات النتائج نجد الأعباء تتركز في أعباء الاستغلال وبدرجة اقل الأعباء المالية، كما يمكن أن نسجل في الأعباء الاستثنائية.
- إن تحديد النتيجة الجبائية يتم من خلال النتيجة المحاسبية بعد إضافة بعض الأعباء غير قابلة للخصم وتخفيض بعض النواتج غير خاضعة للضريبة، فعملية الإضافة أو التخفيض قد تشكل مصدر خطر في تحديد النتيجة الجبائية.

ج- الأخطاء التي تحدث نتيجة العناصر الأخرى: يجب مراجعة هذه الحالة لامها من أهم مصادر المخاطر الجبائية في المؤسسة. إذ تعترض المؤسسة حديثة النشأة عدة صعوبات تجعلها عرضة للخطر الجبائي أهمها:

- كونها لا تتوفر على الشروط التي تمكنها من الاستفادة من بعض الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي.
- قلة الخبرة في مجال التسيير الجبائي نظرا لحداثة العلاقة مع الإدارة الجبائية.

[1] حميداتو صالح، مرجع سبق ذكره، ص103-104

– اهتمام الإدارة الجبائية بالمؤسسات القديمة النشأة مما قد يعطي انطباعا للمؤسسة الحديثة بضعف الإدارة أو تجاهلها للمؤسسات الجديدة الأمر الذي يوقعها في ارتكاب أخطاء جبائية أو تعمدها ذالك للحصول على منافع مادية.

2. الخطأ في القرار التسييري: القرار التسييري هو القرار الذي يتخذه المسير قصد اختار بديل جبائي من البدائل المتاحة، وباعتباره قرار يحتمل الصواب من الناحية القانونية، وقد يتحمل الخطأ كذالك.

أ–القرار التسييري القانوني: أتاح التشريع الجبائي عدة خيارات قانونية لعمل المسير الجبائي على استغلالها، فالقرار التسييري القانوني هو قرار من مجموعة الخيارات الجبائية المتاحة، ومن أمثلة ذلك:

- اعتماد طريقة معينة للاهتلاك.
- حرية اختيار طرق تقييم المخزون.
- إعادة تقييم بعض عناصر الميزانية أو عدم القيام بذالك وهذه القرارات ملزمة للمؤسسة و للإدارة الجبائية معا بناءا على مبدأ عدم التدخل في التسيير.

ب– القرار التسييري غير القانوني: وهو القرار التسييري الذي يتعارض مع نصوص التشريع الجبائي مثل:

- حسم أعباء قابلة للحسم (كالغرامات مثلا).
- تسديد ديون مستحقة فيما بعد

المطلب الثالث: مصادر الخطر الجبائي.

تتمثل مصادر الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية في أسباب ناجمة عن ضعف تسيير المؤسسة، وآخر ناجم عن التشريع الجبائي وسيتم توضيحهما كالتالي:[1]

أولا: أسباب ناجمة عن ضعف تسيير المؤسسة: إن عدم التحكم في التسيير الجبائي يشكل بطبيعة الحال أهم المخاطر الجبائية التي تتعرض لها المؤسسة الجزائرية وذلك لعدة أسباب.

- عدم المتابعة المستمرة للجانب الجبائي في المؤسسة، لأنه في الغالب يكلف مستخدمي الحسابات بالجباية ونظرا للحجم الكبير في الأعمال التي تقع ضمن دائرة اختصاصهم، وضعف تكوينهم من الجانب الجبائي يؤدي بهم إلى عدم إعطاء الأولوية لهذا الجانب
- نتيجة المكانة غير اللائقة التي تحتلها الجباية ضمن أولويات المؤسسة الجزائرية، فإن ذلك قد يعرضها لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات الجبائية المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به، كعدم إيداع التصريحات الجبائية في مواعيدها المحددة قانونا.

[1] حميداتو صالح، مرجع سبق ذكره، ص100.

- شدة المنافسة وعدم التحكم في الموارد المالية نتيجة سوء التسيير وعدم كفاءة المسيرين، يؤدي بهم غالبا إلى تأجيل دفع الضرائب المستحقة للاستفادة من السيولة وهذا يعرض المؤسسة لمخاطر عدم الانتظام تجاه إدارة الضرائب.
- اعتماد الهيئات الحكومية وأصحاب المشاريع في إعطاء الصفقات على السعر الأدنى المعروض، مما يؤدي ببعض المؤسسات لتخفيض الأسعار قصد الفوز بالصفقات دون إجراء دراسات معمقة للتكاليف الحقيقية للمشروع مما يضطرها أخيرا إلى المراهنة على التهرب لعدم دفع الضرائب وتأجيلها. الشيء الذي يعرضها لمخاطر جبائية قد تؤدي إلى إفلاسها وانسحابها من السوق.

ثانيا: أسباب ناجمة عن التشريع الجبائي:

يسعى التشريع الجبائي من خلال القوانين والإجراءات إلى تحديد وعاء ضريبي يضمن إيرادات الدولة التي تجب على المؤسسة، باعتبارها أحد الموارد الأساسية لتمويل الخزينة العامة

فالجانب الجبائي من جملة المتغيرات الاقتصادية الهامة التي ينبغي على المؤسسة أخذها بعين الاعتبار، لما له من تأثير على اتخاذ القرار الاستثماري والتمويلي، وكذلك على التوازنات المالية للمؤسسة ومؤشرات أدائها، لذا فتعقد التشريع حتما من مصادر المخاطر الجبائية على المؤسسة الاقتصادية ويتجلى ذلك من خلال:

- التعديلات المستمرة في التشريع الجبائي تؤثر على تسيير جباية المؤسسة، فالتعديلات المستمرة يصعب رصدها ومتابعتها سواء من قبل مسيري المؤسسات وحتى موظفي الإدارة الجبائية.
- تعدد الضرائب وارتفاع العبء الضريبي تؤدي بالمؤسسة إلى سلك طريق غير قانونية لتفادي دفع الضريبة.
- غياب الحوار بين الإدارة الجبائية والمؤسسة، مما يجعل الإدارة خصما للمؤسسة بدل أن تكون المستشار والمساعد لها.
- كذلك من المخاطر الجبائية التي تتعرض لها المؤسسة الجزائرية بعض التفسيرات للقواعد الجبائية من قبل الإدارة الجبائية التي يصعب التنبؤ بها مما قد يلحق ضررا بالمؤسسة، ويشكل خطراً لها، كما أن اختلاف القراءات من مصلحة جبائية لأخرى يجعل تطبيق القواعد الجبائية متباين بين المصالح وهذا ما يؤدي إلى نشؤ انطباع سيء عن الإدارة الجبائية، وبالتالي فإن تطبيق القانون الجبائي وتفسيراته المتعددة في شكل تعليمات ومناشير إدارية تشكل مصدراً للمخاطر الجبائية في المؤسسة.

المبحث الثاني: التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية.

إن للجباية أهمية كبيرة في حياة المؤسسة من حيث كونها تشكل عبئا يؤثر على الوضع المالي لها، لذا فعلى المؤسسة أن تستعمل أقصى الوسائل لتسيير أحسن لجبايتها، والاستفادة من مزايا التشريع الجبائي الذي لا يكتفي بوضع الالتزامات الجنائية والعقوبات المقررة نتيجة لعدم الإيفاء بهذه الالتزامات فقط، بل يترك للمؤسسة العديد من الخيارات والامتيازات للوصول إلى ربط علاقة جيدة مع الإدارة الجنائية، وتقليص العبء الضريبي إلى حد أدنى.

المطلب الأول: مفهوم التسيير الجبائي.

تعددت مفاهيم التسيير الجبائي ومن أهم التعاريف التي تناولت هذا الموضوع نذكر:

1. التسيير الجبائي أحد فروع التسيير المالي ويقصد به إدراج العامل الجبائي في اتخاذ القرار، وذلك بهدف تمكين المؤسسة من الاستفادة من المزايا التي يطرحها التشريع الجبائي وتقليص الأعباء الضريبية إلى حدها الأدنى وذلك من خلال قدرتها على استغلال الفرص والمزايا الضريبية التي يمنحها القانون والتحكم فيها، كذلك البحث عن أحسن الطرق والخيارات الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي.[1]

2. حسب "Mouric Cozian" فإنه يعرف التسيير الجبائي على أنه الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة في المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة. والتسيير الجبائي هو مزيج بين السلوك القانوني والجنائي وعلم التسيير، يتعلق بتسيير المتغير الجبائي في المؤسسة في جميع مراحل دورة حياتها لذا هي تسعى إلى تعظيمه بدون الخروج عن الإطار القانوني.[2]

3. كما عرفه شولز (Shoolz): " التسيير الجبائي الفعال بأنه الذي يزيد من القيمة الحالية للتدفقات النقدية لشركة ما ما بعد دفع الضريبة، وهو بذلك يقلل معدلات الضريبة عن القانون، فالمكلف يكيف تصرفاته بالطريقة التي تسمح له بخفض التزاماته.[3]

---

[1] زواق حواس، **فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي**،صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر،14-15 افريل، 2009، ص2.

[2] عباسي صابر، شعوبي محمد فوزي، **اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد12،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،2013، ص117.

[3] منى محمود إدلي، **سياسة الحوافز الضريبية وآثارها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2006، ص516.

المطلب الثاني: أهداف التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية.

يهدف التسيير الجبائي بشكل عام إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

أولا: تحقيق الأمن الجبائي.[1]

أن النظام الضريبي الجزائري هو نظام تصريحي، بمعنى أن المكلف بالضريبة يقوم بالتزاماته الجبائية طواعية بافتراض حسن النية، ولكن للإدارة الجبائية حق مراقبة تصريحات المكلفين ومدى التزامهم بإيداع تصريحاتهم وتسديد ما عليهم من ضرائب ورسوم وفقا للتشريعات السارية المفعول، هذه الوضعية تجعل المؤسسات في مواجهة الإدارة الجبائية، فالمسير الجبائي إذن يعمل جاهدا على تحقيق الأمن الجبائي للمؤسسة الذي لا يأتي إلا عندما تكون في وضعية قانونية تجاه إدارة الضرائب ولا يكون هناك تخوف من أي رقابة قد تقوم بها هذه الأخيرة، للتأكد من انتظام المؤسسة تجاه الإدارة الجبائية، فعدم احترام المؤسسة لالتزاماتها الجبائية قد يعرضها لمخاطر شتى قد تحدث نتائجها تأثيرا سلبيا على خزينة المؤسسة، ولتحقيق هذا الهدف (الأمن الجبائي)، تعمل المؤسسة على تفعيل المراجعة الجبائية باعتبارها أداة من أدوات التسيير الجبائي حيث تسمح بتشخيص الالتزامات الجبائية للمؤسسة، وتخفيض العبء الضريبي، وجعل التسيير أحسن أداء وأكثر فاعلية.

ثانيا: التحكم في العبء الجبائي:[2]

يعرف العبء الجبائي بأنه تلك الآثار التي تحدثها الضريبة على أسعار السلع وعلى أسعار عوامل الإنتاج

ويختلف شكل التحكم في العبء الضريبي من مؤسسة لأخرى، وذلك حسب الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، فالمؤسسة سيكون هدفها الأساسي هو تخفيف الضريبة، وبالتالي توفير وفرات مالية تتيح لها إمكانية توسيع استثماراتها، بينما التي تكون في حالة نمو فهي تعمل على تحسين صورتها أمام البنوك،المساهمين وغيرها من خلال تطبيقها للتسيير الجبائي.

➢**التأثير على الاستثمار**: من خلال الحوافز الجبائية للاستثمار، فالأرباح المعاد استثمارها تشجع بمعدلات اقل بكثير من الأرباح الموزعة، بالإضافة إلى تشجيع مجالات الاستثمار وكذلك مناطقه المحددة من قبل المشروع الجبائي.

[1] وادة علي، **اثر التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2016 ص15

[2] حامد عبد المجيد دراز، **دراسات في السياسة المالية**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2002، ص390.

➢**تأثير الجباية على إستراتيجية التمويل:** من خلال فرص الاختيار التي يمنحها النظام الجبائي، للمسير في الاختيار بين الأموال الخاصة، أو الاقتراض وفي الغالب الأعم، فإن الجباية تمنح معاملة تفضيلية للاقتراض من خلال خصم الفوائد على الاقتراض كأعباء، في حين إن الاعتماد على الأموال الخاصة لا يتيح الاستفادة من هذا الخصم.

➢**تأثير الجباية على العملية الإنتاجية:** إن هدف المنتج هو تعظيم الأرباح، وتقليل التكاليف وهذا الهدف لا يمكن فصله على التأثيرات الجبائية، حيث نجد أن العملية الإنتاجية في مدخلاتها ومخرجاتها تتأثر بالجباية، من خلال فرض الضرائب على السلع الكمالية أو الاستهلاكية أو تشجيع بعض المنتجات الأخرى من خلال إعفائها جزئيا أو كليا، وان هذه الضرائب قد تؤثر على عناصر الإنتاج.

ثالثا: الفعالية الجبائية:[1]

يقصد بها استعداد المؤسسة لاستغلال الفرص والمزايا التي يمنحها القانون والتحكم فيها، كما يسمح لها بتحقيق وفرات مالية، فتعدد الخيارات الضريبية في التشريعات الجبائية يسمح بهامش من الحركة، وهذا الاستغلال مرتبط بتمتع المسيرين بأفق واسعة ودراية كبيرة تسمح لهم بإدراك خيارات قانونية لها آثار جبائية مارستها من اجل تعديل العبء الضريبي.

رابعا: خدمة إستراتيجية المؤسسة:[2]

تتدخل المعطيات الجبائية في تحديد الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة فهي تدخل كإحدى محددات اتخاذ القرار الاستراتيجي، ويتجلى ذلك من خلال:

– الدور الذي تلعبه الجباية في اختيار الشكل القانوني للمؤسسة نتيجة لاختلاف الأحكام الجبائية التي تطبق على كل منها.

– الدور الذي تلعبه الجباية في اختيار المكان الجغرافي للنشاط داخل الدولة الواحدة أو بين الدول نتيجة اختلاف الامتيازات والتحفيزات الجبائية الممنوحة.

– تحديد خيارات النمو مثل أشكال التمويل ومدى تأثير العامل الجبائي في صناعة قرار التمويل، فإلمام المسير بالتشريعات الجبائية وتوظيف ذلك في العملية التسييرية يمكنه من أخذ صورة واضحة عن مصادر التمويل المختلفة والمزايا الضريبية التي تحققها المؤسسة من اختيارها لأي منها. والتي على أساسها تتم المفاضلة بينها أو اختيار مزيج منها.

[1] حامد عبد المجيد دراز، **دراسات في السياسة المالية**، الدار الجامعية، القاهرة مصر، 2002، ص390.

[2] شعيب بوداود نوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية للدولية** الجزء الثاني، الشركة الجزائرية– الجزائر، 2009، ص100.

فمن خلال العلاقة بين الجباية والإستراتيجية فإن القرارات التي تتخذها المؤسسة، كالاستثمار، التوظيف، رفع رقم الأعمال... وغيرها مرتبط بالنظام الجبائي الذي تعمل فيه، وعليه فالضريبة تستعمل لخدمة أهداف المؤسسة كما يمكن أن تتحول إلى متغير فعال في تحديد إستراتيجياتها.

المطلب الثالث: مبادئ و حدود التسيير الجبائي.

أولا: مبادئ التسيير الجبائي: يستند التسيير الجبائي إلى المبادئ التالية:

1- مبدأ الحرية في التسيير: يعمل المسير الجبائي على الاختيار بين عدة بدائل متاحة قانونا وذلك من خلال إدراكه للمزايا الضريبية التي يحققها هذا الخيار، فالمكلف بالضريبة من خلال تسييره لأعماله من حقه أن يستفيد إلى الحد الأقصى من الامتيازات التي تسمح له الظروف بالاستفادة منها، وذلك حسب مهاراته في التعامل مع الجباية.[1] مثل التهرب الضريبي الذي يمكن المكلف من عدم دفع الضريبة دون ارتكاب أية مخالفة لنصوص التشريع الجبائي والاستفادة من ثغرات الفانون.[2]

وبالتالي حرية التسيير تظهر جليا في حساب النتيجة الجبائية، والدور الذي تلعبه إدارة الضرائب.

فالنتيجة الجبائية تحسب من خلال النتيجة المحاسبية بعد إجراء بعض التعديلات عليها، فدور إدارة الضرائب هنا هو التأكد من صحة النتائج من خلال مراجعة مختلف الوثائق المبررة للقيود المحاسبية المسجلة دون أن يكون لها الحق من الحكم على نوعية التسيير. وهذا هو جوهر مبدأ الحرية في التسيير.

2- مبدأ عدم التدخل في التسيير:[3] إن التشريع الضريبي يلزم المؤسسة بالإيفاء بالتزاماتها الضريبية تجاه إدارة الضرائب وفق الشروط المحددة مسبقا، فليس للإدارة الجبائية الحق في التدخل في نمط تسيير المؤسسة أو أن تنتقد خياراتها ما دامت المؤسسة تفي بالتزاماتها القانونية حتى وإن رأت هذه الخيارات عديمة الجدوى أو سيئة الاختيار. فمثلا يحق للمسير أن يلجأ إلى الاستدانة من أجل توسيع استثماراته، وبالتالي يحق له خصم فوائد القروض من الربح الخاضع حتى وإن كانت الأموال الخاصة كافية للتمويل.

فمبدأ عدم التدخل في تسيير المؤسسة إذن ينطبق على إدارة الضرائب التي يجب أن توجه مراقبتها للدفاع عن مصالح الخزينة العمومية والمتمثلة في تحصيل الضرائب والرسوم التي على عاتق المؤسسة في آجالها القانونية وبالطرق والإجراءات المعمول بها، وذلك من خلال مراجعة التصريحات أو بإجراء مراقبة على مستوى محل المكلف للتأكد من صحة الإقرارات المقدمة.

---

[1] حميداتو صالح، مرجع سبق ذكره ص96.

[2] حسين مصطفى **حسين، المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص56.

[3] المادة 185 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية سنة2016.

ثانيا: حدود التسيير الجبائي:

رغم الحرية التي اقرها المشرع للمؤسسة في تسيير حياتها إلا انه يجب أن يتم في ظل التقيد ببعض الحدود والتي تصنف إلى:

1- الحدود القانونية:[1]

أعطى المشرع كامل الحرية للمؤسسة في تسيير حياتها في ظل احترام القواعد القانونية المعمول بها، فعدم احترام التشريعات الجبائية في تسيير المؤسسة يعتبر تعسفا قانونيا، فالتعسف في استعمال الحق لا يخص التشريعات الجبائية فقط بل يتعداها إلى كامل التشريعات الأخرى.

فيعتبر استعمال حق تعسفاً في الأحوال التالية:

- إذا وقع بقصد الإضرار بالغير.
- إذا كان يرمي إلى الحصول على فائدة قليلة بالنظر إلى الضرر الناشئ للغير.
- إذا كان الغرض منه الحصول على فائدة غير مشروعة.

إذن يكون الفعل تعسفياً إذا توفر فيه القصد أو النية، أو الفعل غير مشروع.

ومن ابرز مظاهر التعسف التي يجب أن يتجنبها المسير:[2]

➢تشويه الطبيعة الحقيقية للعمليات كتخفيض قيم العقود والصفقات.

➢التصرفات الوهمية كتظاهر المؤسسة بالقيام بعمليات خالية من كل حقيقة، مثل تزييف العقود والفواتير والمؤسسات الوهمية.

➢التسيير من خلال عدم التوافق بين الفعل والعقد المقدم للإدارة، والعقد المنجز بين المؤسسة وباقي الأطراف مثل التصريح بمعاملة عقارية في شكل هبة رغم أنها تمت في شكل بيع.

➢استعمال أشخاص أو مؤسسات وسيطة لإخفاء المكلف الحقيقي.

مما سبق يمكن استنتاج بعض مظاهر التعسف في استعمال الحق وهي:

- إخفاء الطبيعة الحقيقية للعملية عن طريق تعاقدات صورية هدفها تجنب أو تخفيض العبء الضريبي

- تحقيق الهدف الضريبي، فبمجرد انعدام أي هدف غير التملص، أو تخفيض الضريبة، يحق لإدارة الضرائب أن تؤهل التصرف لأن يكون تعسفاً في استعمال الحق.

[1] المادة 185 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية سنة 2016.

[2] زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص ص02، 03.

2- الحدود المالية:[1]

تستعمل المؤسسة كل سلطاتها الإدارية لاتخاذ القرارات التي تضمن لها تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة، على سبيل المثال تحديد مكافآت المسيرين، إعطاء قرض لإحدى الفروع أو غيرها من القرارات التي يكون لها تأثير واضح على نتائج المؤسسة. فهذه القرارات قد تكون لها آثار مالية واقتصادية سلبية على المؤسسة عندها يمكن تصنيفها " تصرفات غير عادية في التسيير".

فالتصرف غير العادي في التسيير هو ذلك الذي يكون ضد مصالح المؤسسة والذي لا يقدم أي مقابل مباشر أو غير مباشر، مادي أو غير مادي، لمؤسسة هدفها تحقيق الربح، وهو فعل لا يشكل خرقا للالتزامات الجبائية للمؤسسة وعليه فإن النظر في هذا التصرف يكون على المستوى الاقتصادي وليس القانوني. فبالرجوع إلى قرارات التسيير داخل المؤسسة نجدها صحيحة من الناحية القانونية ولكن قد نجد لها تأثير اقتصادي أو مالي سلبي على المؤسسة. ومن بين الأفعال غير العادية في التسيير نجد:

- تقديم قروض للمسيرين بدون فوائد.
- تحمل المؤسسة لأعباء خاصة للمسير.
- التنازل عن عقارات للمسيرين بأسعار منخفضة عن الأسعار الحقيقية.
- التنازل عن حقوق تجاه مؤسسات ليست لها علاقة تجارية دائمة مع المؤسسة، والسبب الوحيد لذلك قد يكون وجود نفس الشركاء أو المسيرين في المؤسستين.

نلاحظ أن تحديد التصرف غير العادي في التسيير يخضع إلى الذاتية في الحكم على طبيعة القرار العادي أو غير العادي، فما قد تعتبره إدارة الضرائب بأنه تصرف غير عادي قد لا يكون كذلك بالنسبة للمسير، ضف إلى هذا فإن مفتش الضرائب قد لا يدرك العلاقة السببية بين القرار المتخذ ومصلحة المؤسسة.

[1] وادة علي ، مرجع سبق ذكره، ص17.

المبحث الثالث: تقييم الخطر الجبائي وعلاقته بالدور الاقتصادي.

المطلب الأول: تقييم الخطر الجبائي.

إن تقييم الخطر الجبائي يمر عبر المراحل التالية:[1]

أولا:تحليل السوابق الجبائية للمؤسسة.

إن تكوين نظرة أكثر وضوحا على الالتزامات الجبائية للمؤسسة يتطلب الرجوع إلى الدورات السابقة لمعرفة علاقة الإدارة الجبائية بالمؤسسة باعتبارها مطالبة بتقديم تصريح يتضمن الوضعية الجبائية لها وفق ما يتضمنه التشريع الضريبي المعمول به، وهذا لمعرفة كيفية تعامل الإدارة الجبائية مع هذا التصريح ولتحليل السوابق الجبائية للمؤسسة يتطلب التركيز على ما يلي:

- المعلومات التي تطلبها الإدارة الجبائية من المؤسسة والتي تخص دورات سابقة ويكون ذلك بالاطلاع على محتو مراسلات المؤسسة مع الإدارة الجبائية لتحليل القيمة القانونية لهذه المعلومات من اجل تقييم إجابة المؤسسة.
- التقييم الجبائي الذي قامت به الإدارة الجبائية حول تسيير جباية المؤسسة وقدرتها على الاستفادة من نتائج التقييم في دوراتها اللاحقة.
- تسمح السوابق الجبائية للمؤسسة من تكوين نظرة حول الشكوك التي تراود الإدارة الجبائية عن المؤسسة خاصة التي لم يتم مراقبتها لمدة طويلة، وبالتالي تكون أكثر عرضة من غيرها للتحقيق.

ثانيا: التحليل المالي لتصريح المؤسسة.

إن التحليل المالي للتصريح المقدم من طرف المؤسسة للإدارة الجبائية يفيد في معرفة المركز المالي لها، لأن المؤسسة التي تعرف صعوبات في تسيير خزينتها يمكن أن تمول بعض احتياجاتها بتقليل أو تأخير دفعاتها للإدارة الجبائية.

كذلك يسمح التحليل المالي بالبحث عن مختلف الأسباب التي أدت إلى تذبذب الحوا صل الجبائية بين مختلف السنوات، وكذلك يسمح بالمقارنة بين مختلف المؤسسات التي تشتغل في نفس القطاع، فالمؤسسات التي تمارس نفس النشاط ومن نفس الحجم تقريبا قد تحقق نتائج متقاربة، هذا المعيار قد تستخدمه الإدارة الجبائية كقاعدة للمعلومات تمكنها من اكتشاف الحالات غير العادية في التصريحات المقدمة لها.

ثالثا: تسيير الخطر الجبائي وقواعد الحكمانية الجبائية في المؤسسة.

قصد التقليص أو الحد من المخاطر الجبائية يتعين على المؤسسة إتباع قواعد الحكمانية في تسييرها

[1] حميداتو صالح مرجع بق ذكره ص107

الجبائي وهي:[1]

1. التوقعات (التنبؤات): يعتبر التنبؤ احدث أنواع التسيير الذي يسمح بوضع الإجراءات المتخذة من اجل فهم التشريع الجبائي وآليات استغلاله، فالمسير يعمل على استشراف المستقبل من اجل اكتشاف نقاط القوة والضعف في الإستراتيجية المرسومة للحفاظ على المؤسسة وتحقيق نتائج ايجابية، فالمؤسسة مطالبة بمعرفة التشريع الذي تمارس نشاطها في ظله وخاصة التشريع الجبائي لما له من انعكاسات سلبية أو ايجابية على نشاطها.

2. التشاور: تدرك المؤسسة الصعوبات التي تعترض تحقيق أهدافها، وبالتالي فهي تسعى لإيجاد حلول لهذه الصعوبات، من خلال التشاور بين المؤسسة والإدارة الجبائية، فإن هاته الأخيرة قد تستفيد من النتائج التي توصلت إليها المؤسسة أثناء إعداد مشاريع القوانين الجبائية، لأن الهدف المشترك بين المؤسسة والإدارة الجبائية هو الحفاظ على مصالحهما معا.

3. الاستقرار: إن عدم استقرار التشريع الجبائي يقلل من ثقة المؤسسة في الإدارة الجبائية، فالتغيير الدائم للتشريع الجبائي يحدث تأثيرات سلبية أحيانا على المؤسسة، وحتى يكون التشريع الجبائي متسم بالوضوح يتطلب أولا أن يكون مستقراً حتى تستطيع المؤسسة التأقلم معه و الاستفادة من مزاياه وخياراته، حتى تستطيع المؤسسة المحافظة على قدرتها التنافسية وتوسيع دائرة نشاطاتها فجزء من قداسة القوانين وهيبتها ينبع في الواقع من استقرارها.

4. الوضوح والبساطة: الوضوح هو نتيجة طبيعية للشفافية، حيث يمكن المؤسسة من إدراك التزاماتها الجبائية. فعدم الوضوح يعتبر أحد المصادر المنشئة للمخاطر الجبائية في المؤسسة.

فتعقد النظام الجبائي يجعل الضريبة غير شفافة نظرا لأن المؤسسة تنظر للجباية بصفة عامة بأنها مجموعة التزامات، وتعليمات صادرة عن الإدارة الجبائية. وهذا ما يتطلب تبسيط الإجراءات في النظام الجبائي حتى تستطيع المؤسسة الوفاء بالتزاماتها الجبائية.

5. الاتصال: إن العلاقة التي تربط الإدارة الجبائية بالمكلف بصفة عامة تحكمها علاقات توتر نظرا لمفهوم الجباية في حد ذاته من قبل المكلف الذي اعتبرها عبر الزمن نوعا من الاقتطاع بدون مقابل مباشر، هذا ما يجعل الاتصال بين الإدارة الجبائية والمكلف ضروري لإيجاد المناخ الذي يسمح للمكلف بتقبل الجباية عن طيب خاطر، فالاتصال يعتبر أحد أدوات التسيير الفعال للإدارة الجبائية.

[1] حميداتو صالح، مرجع سبق ذكره، ص108.

المطلب الثاني:الخطر الجبائي وعلاقته بالدور الاقتصادي.

تحتل الجباية دورا اقتصاديا هاما بالنسبة للمؤسسة حيث يمكن استخدامها كوسيلة لتشجيع الاستثمار وزيادة نمو المؤسسات وحمايتها من المنافسة غير المشروعة وذلك من خلال الأبعاد التالية:

- البعد المتعلق بتوازن العبء الجبائي
- البعد المتعلق بإجراءات التحفيز

أولا: الخطر الجبائي وعلاقته بتوازن العبء الجبائي.[1]

إن الجباية باعتبارها اقتطاع نقدي من حصيلة التدفقات التي تحققها المؤسسة تؤثر بطريقة مباشرة على استثماراتها فكلما كان الضغط الجبائي متوازنا كلما مكنها من سرعة تحويل رأس مالها النقدي المسخر في العملية إلى رأس مالها تقني يسمح لها بالتمويل الذاتي وتطوير نشاطاتها الاستثمارية، فارتفاع الضغط الجبائي يمكن أن يكبح النشاط الاقتصادي.

وعليه فالضغط الجبائي يشكل خطرا محتملا لاستثمارات المؤسسة إذا لم يكن متوازنا ومنه العلاقة بين مستوى الإخضاع الجبائي المتوازن يسمح للمؤسسة من التوسع في الأنشطة ثم زيادة المادة الخاضعة للضريبة في الأمد القصير والمتوسط.

وبما أن المؤسسة هي المجال المفضل لتحقيق الاستثمار وخلق القيمة المضافة، فان الدول تعمل على إحداث التعديلات على أنظمتها الجبائية لتتيح للمؤسسة تحقيق أهدافها باعتبارها الوحدة الأساسية القاعدية للاقتصاد الوطني.

فاغلب التعديلات المتلاحقة للنظام الضريبي الجزائري تذهب في هذا السياق بغية تحقيق أهداف المؤسسة وضمان حقوق الخزينة العامة.

[1] حميداتو صالح، مرجع سبق ذكره، ص

ثانيا: الخطر الجبائي وعلاقته بإجراءات التحفيز.[1]

تعمد المؤسسة إلى تأسيس مجموعة من الأعباء بغية تقليص العبء الجبائي ولكن هذه الخطوة تخضع إلى عدت اعتبارات لا يتم إلغائها من قبل الإدارة الجبائية ومن أمثلة ذلك:

1. الخطر الجبائي الناجم عن المؤونات:

تتعرض المؤسسة أثناء القيام بنشاطها لجملة من المخاطر لعدم قدرتها على تحصيل ديونها الناجمة عن البيع الأجل، قد يؤدي هذا الوضع إلى تجنب المؤسسة دفع الضريبة عن حقوق مشكوك في تحصيلها، مما يؤدي بها للجوء إلى تخفيض المؤونة لمواجهة المخاطر المحتملة في الدورات اللاحقة. والتي تخفض من النتيجة، فهذه التقنية المستعملة في نطاق واسع في أغلبية الدول لا يجب أن تطرح مشكلة لتقدير قيمة المخاطر من قبل المؤسسة لوحدها فقط.

2. تنص المادة 147 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي :" في حالة تسجيل عجز في سنة مالية ما فإن هذا العجز يعتبر عبئا يدرج في السنة المالية الموالية ويخفض من الربح المحقق خلال نفس السنة المالية. وإذا كان هذا الربح غير كافي لتخفض ظل العجز فإن العجز الزائد ينتقل إلى السنوات المالية الموالية، إلى غاية السنة المالية الرابعة الموالية لسنة تسجيل العجز" ويعتبر هذا امتياز يطرحه التشريع الجبائي الجزائري.

[1] محمد فلاح، مرجع سبق ذكره، ض182.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق تبين إن للجباية أهمية كبيرة في حياة المؤسسة كونها تعتبر عبئا يؤثر على وضعها المالي، فهي تسعى جاهدة لتسيير امثل لجبايتها للوصول إلى ربط علاقة جيدة مع الإدارة الجبائية، وذلك بهدف تمكين المؤسسة من الاستفادة من المزايا التي يطرحها التشريع الجبائي وتقليص الأعباء الضريبية إلى حدها الأدنى وذلك من خلال قدرتها على استغلال الفرص والمزايا الضريبية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة مؤسسة توزع مواد البناء GICA

تمهيد

بعد التطرق إلى بعض المفاهيم النظرية حول إدارة المخاطر الجبائية سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى إجراء الدراسة التطبيقية لمؤسسة توزيع مواد البناء التابعة للمجمع الصناعي لاسمنت الجزائر GICA. والتي سوف نتطرق من خلالها إلى التعريف بالمؤسسة والمخاطر الممكنة والعقوبات المترتبة عليها وكذا الوضعية الجبائية لها مع التطرق إلى أهم الضرائب التي تخضع لها المؤسسة وبعض الإجراءات الوقائية.

فمن خلال هذه الدراسة الميدانية سنحاول دراسة حالة مؤسسة توزيع مواد البناء الوحدة التجارية ادرار.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة قيد الدراسة.

المبحث الثاني: دراسة المخاطر الجبائية في المؤسسة ومختلف الضرائب المطبقة عليها.

المبحث الثالث: الوضعية المحاسبية للمؤسسة و الإجراءات الوقائية والاحتياطية للمخاطر الجبائية.

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة قيد الدراسة.[1]

المطلب الأول: تعريف بمؤسسة توزيع مواد البناء.

يعتبر المجمع الوطني لاسمنت الجزائر (Groupe GICA) المؤسسة الجامعة لكل مؤسسات الاسمنت في الجزائر حيث تشكلت من ثلاث مجمعات كبرى على المستوى الوطني وهي كالتالي:

- مجمع اسمنت الشرق ومشتقاته الذي يرمز له اختصارا ب (RCE-GIC).
- مجمع الاسمنت ومشتقاته لمنطقة الوسط الذي يسمى اختصارا ب(ERCC-GIC).
- مجمع الاسمنت ومشتقاته للغرب الجزائري والذي يعرف اختصارا ب(ERCO-GIC).

وفي 26 نوفمبر 2009 تم ضم هذه المجمعات الثلاث في مجمع واحد سمي بالمجمع الوطني لاسمنت الجزائر(Groupe GICA). وهو عبارة عن مؤسسة اقتصادية عمومية رأسمالها الاجتماعي 25.358.000.000.00دج ويتكون المجمع من 23 مؤسسة 12 منها لصناعة الاسمنت 7 من المؤسسات تمتلكها بنسبة 100% بينما تمتلك نسبة56% من 5 مؤسسات الباقية. لديها 3 مؤسسات مختصة في التوزيع من المؤسسات 11 الباقية من أصل 23 مؤسسة.

شركة توزيع مواد البناء SO.DIS.MA.C إحدى فروع المجمع الوطني لاسمنت الجزائر مقرها في الغرب الجزائري، وهي شركة ذات أسهم مختصة في بيع وتوزيع مواد البناء بكل أنواعه، يبلغ رأس مالها 200.000.000.00دج.

حيث تعد مؤسسة توزيع مواد البناء الوحدة التجارية ادرار تابعة لوحدة الغرب، بدأت العمل كمستودع لتخزين وبيع مواد البناء في أوت سنة 2000 ثم أصبحت بعد ذلك وحدة تجارية مستقلة ابتدءا من سنة 2003، وهي مختصة في بيع مواد البناء، مقرها بالمنطقة الصناعية ادرار.

[1] مقابلة شخصية مع السيد(بعزي عبد الوهاب)، **رئيس مصلحة المالية والمحاسبة**، قسم المالية والمحاسبة، 08-04-2018.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وأقسامها.

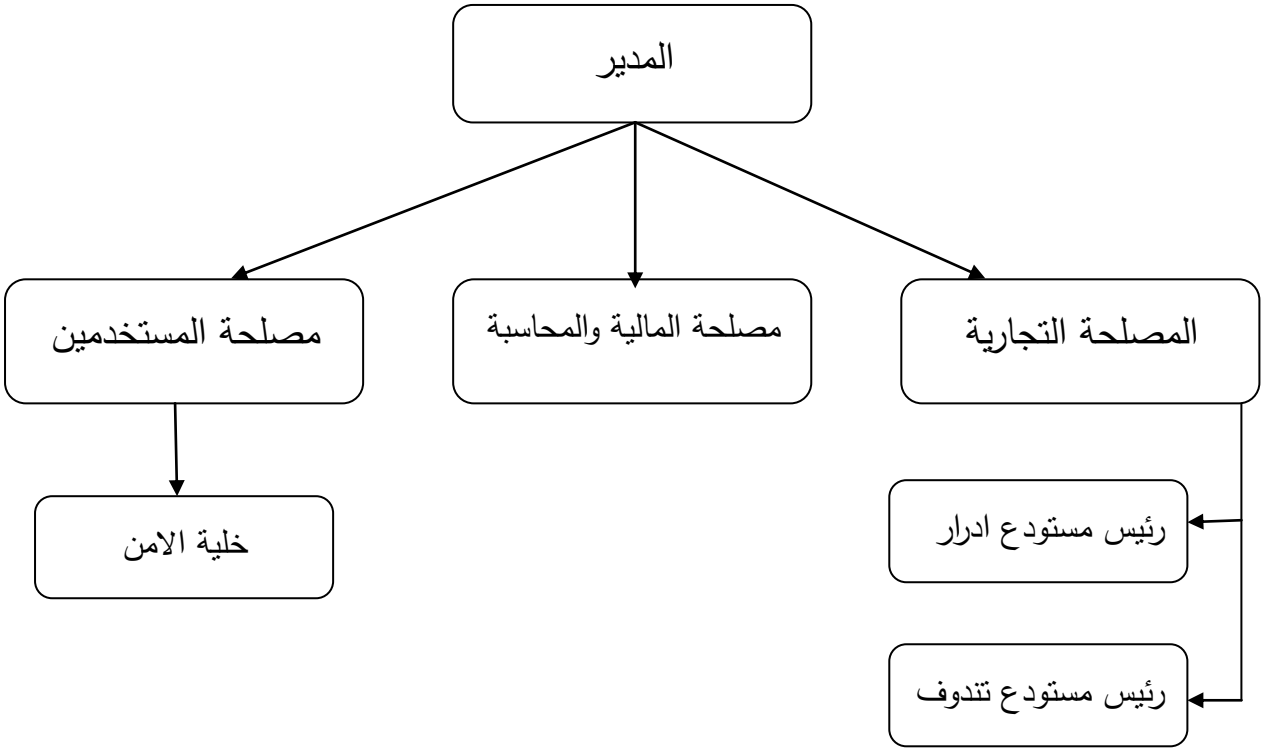

من إعداد الطالبين بناءا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

1. **المدير**: يعتبر المدير المسؤول الأول عن كافة العمليات والأنشطة في المؤسسة، والممثل الرسمي في إمضاء العقود، فمن مهامه الحرص على السير الأمثل للعمليات و الوظائف الخاصة بالمؤسسة.
2. **المصلحة التجارية:** تعتبر المصلحة المكلفة بكافة الوثائق المتعلقة بالفواتير وتسيير المخزونان والعمليات المتعلقة بالشراء والبيع لمواد البناء
3. **مصلحة المالية والمحاسبة:** تعتبر هذه المصلحة الركيزة الأساسية للمؤسسة نظرا لدورها الهام الذي تقوم به من خلال متابعة العمليات التجارية ومراقبة التدفقات المالية إضافة إلى إعداد دفاتر المؤسسة والحسابات الختامية الميزانيات وجدول حسابات النتائج.
4. **مصلحة المستخدمين:** مكلفة بمتابعة الحركة اليومية للعمال ومراقبة احترامهم قوانين العمل كما تقوم بتشجيع وترقية العمال كذا الوثائق الإدارية والرواتب تضم كذا خلية الأمن.

المطلب الثاني: مجال نشاط المؤسسة وسير العمل داخلها.[1]

أولا:مجال النشاط

يتمثل نشاط المؤسسة الرئيسي في توزيع مواد البناء أهمها الاسمنت والتي يتم تمويل المؤسسة بها من مصانع الاسمنت التابعة للمجمع في كل من مصنع بني صاف ولاية عين تموشنت و مصنع زهانة ولاية معسكر ومصنع الاسمنت بسعيدة، كذا مادة الجبس التي يتم شراءها من وهران وكذا الشبكة الحديدية Triller soude بالإضافة إلى الخزف الصحي.

ثانيا:سير العمل داخل المؤسسة.

1. يتم استقبال كميات من البضاعة ليتم جردها، مادة الاسمنت القادمة من الصانع بكميات محددة حسب البرنامج الموجه للمؤسسة. وبعد جرد البضاعة تحرر الفواتير ليتم توزيع البضاعة على الزبائن بعد تحديد الكمية المبرمجة لكل زبون حيث بعد تسديد هذا الأخير ثمن البضاعة عن طريق شيك مضمون.

2. استقبال ملفات الزبائن (المقاولين والمستثمرين) ومتابعتهم من حيث:

أ- الكمية التي يحتاجها المشروع من مادة الاسمنت

ب- المدة الزمنية التي يحتاجها المشروع

من بين المهام التي يقوم بها أمين المخزن ما يلي:

- ✓ مسك الدفاتر وتسجيل عليها رقم الشاحنة الحاملة للبضاعة الموجهة لصاحبها (الزبون).
- ✓ تسليم البضاعة مع الفاتورة للزبون.
- ✓ الإعلان عن أي نقص أو زيادة في البضاعة.
- ✓ الإعلان عن أي أخطار في البضاعة (بلل من جراء الأمطار أو تمزيق على مستوى كيس الاسمنت).
- ✓ ضبط كل المعلومات من دخول وخروج للبضاعة.
- ✓ متابعة المخزون.
- ✓ تقديم كشف شهري عن حالة المخزون.

[1] مقابلة شخصية مع السيد(بعزي عبد الوهاب)، **رئيس مصلحة المالية والمحاسبة**، قسم المالية والمحاسبة،9.00-11.30، 10-04-2018.

المبحث الثاني: دراسة المخاطر الجبائية في المؤسسة ومختلف الضرائب المطبقة عليها.

المطلب الأول: ابرز المخاطر الجبائية للمؤسسة.[1]

حسب الدراسة الميدانية التي قمنا بها وحسب التصريحات المقدمة من طرف محاسب المؤسسة فانه يمكن أن تعترض المؤسسة مجموعة من المخاطر سميت ب**مخاطر عدم الانتظام الضريبي** الناتجة عن عدم التزام المؤسسة بالقواعد التشريع الجبائي نستخلصها في ما يلي:

1. **مخاطر الامتناع أو التأخير في إيداع التصريحات:** حيث تلجأ الإدارة الجبائية إلى مجموعة من الإجراءات كرد ردعي للمؤسسة الممتنعة أو المتخلفة بطريقة تلقائية مع تطبيق غرامة مالية محددة.

الجدول(1): العقوبات المترتبة عن التأخر والتأخر في إيداع التصريحات في التشريع الجزائري

طبيعة التصريح	غياب التصريح	التأخر في التصريح
التصريح بالوجود	30000 دج	30000 دج إذا كانت مدة التأخر شهر
التصريحات الفصلية والشهرية الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي	أخطار المؤسسة بتسوية وضعيتها في اجل أقصاه 30 يوم، وعند عدم استجابة المؤسسة تلجأ الإدارة الجبائية إلى الفرض التلقائي للضريبة مع عقوبة 30% من الحقوق المستحقة	–10%إذا كانت مدة التأخر لا تتجاوز شهر –20% إذا كانت مدة التأخر تتجاوز شهر وتقل عن شهرين –25% إذا كانت مدة التأخير تتجاوز شهرين –10% إذا كان تسديد متأخر للضريبة كعقوبة مع 3% عن كل شهر تأخر بداية من الشهر الثاني لتاريخ استحقاق الضريبة.
التصريحات التي تحمل عبارة " لاشيء" و المستفيدين من إعفاء جبائي.	–	2500 اذا كانت مدة التأخير تتجاوز شهرين 5000 إذا كانت مدة التأخير شهر وتقل عن شهرين. 10000 إذا كانت مدة التأخير شهرين.

[1] مقابلة شخصية مع السيد(عبد القادر جعواني)، **وكيل مفوض لدى قباضة الضرائب أول نوفمبر**، مصلحة المحاسبة، 9:00- 11:00، 15-04-2018.

التصريح المفصل الخاص بالزبائن G03.		– فقدان الاستفادة من التخفيض المنصوص عليه في المادة219من ق.ض.م – تطبيق غرامة جبائية من 1000الى 10000دج في كل مرة ثبت فيها أخطاء أو اغفالات أو عدم صحة المعلومات المطلوبة وتطبيق الزيادات بسبب نقص التصريح. – استرجاع الرسم على القيمة المضافة المحمل للمشتريات لقيمة المبيعات غير المصرح بها في الجدول الخاص بالزبائن – 10% عن الإيداع المتأخر.

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2017، المواد 228، 327، 192، 194.

2.مخاطر الغش في التصريح: حيث تلجأ الإدارة الجبائية إلى إجراء تحقيق في الوضعية الجبائية للمؤسسة حيث يتم تعديل الأوعية الجبائية مع تطبيق العقوبات.

الجدول(02): العقوبات المترتبة عن الغش في التصريح في التشريع الجزائري.

عقوبات النقص في التصريح		عقوبات الغش والتدليس
الحقوق المغفلة	نسبة الزيادة	عند القيام بأعمال تدليسية تطبق زيادة موافقة لنسبة الإخفاء المتبعة من طرف المكلف.
– إذا كانت لا تتجاوز 50000دج	10%	توافق هذه النسبة حصة الحقوق التي تم إخفائها مقارنة بالحقوق المستحقة بعنوان نفس السنة.
– تزيد عن 50000دج وتقل أو تساوي 200000 دج	15%	لا يمكن أن تقل هذه الزيادة عن 50% وعندما لا يدفع أي حق يتم تحديد النسبة 100%.
– تتجاوز 200000دج	20%	تطبق نسبة 100% كذالك عندما تتعلق الحقوق المتملص منها بالحقوق الواجب جمعها عن طريق الاقتطاع من المصدر. زيادة على فقدان الاستفادة من التخفيض يمكن أن يترتب عن الأخطاء والاغفالات أو عدم صحة المعلومات الواردة في التصريح المفصل الخاص بالزبائن تطبيق غرامة جبائية من 1000 إلى 10000دج كل مرة تثبت فيها اخطاء أو اغفالات أو عدم صحة المعلومات المطلوبة.

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2017، المادة 2,1 ، 228– 193

المطلب الثاني: الوضعية الجبائية للمؤسسة.[1]

تخضع المؤسسة لنظام الربح الحقيقي وهي ملزمة بالخضوع إلى الضرائب التالية:

- الرسم على القيمة المضافة TVA. بمعدل 17% سنة 2016 و 19% سنة 2017.
- الرسم على النشاط المهنيTAP.
- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG.
- الضريبة على أرباح الشركات IBS.

أولا: الرسم على القيمة المضافة TVA.

تخضع المؤسسة للرسم على رقم الأعمال بمعدل17%، 19% من المبيعات المحقق وهنا يقوم المحاسب بالاتصال بمصلحة التجارية لمراجعة الفواتير والتحقق منها ومقارنتها برقم الأعمال المصرح به في G50.

❖ حساب تكلفة الرسم على القيمة المضافة لسنتي 2016-2017.

الجدول(03): تكلفة الرسم على القيمة المضافة ل 2016-2017. الوحدة:100 دج

البيان	2016	2017
رقم الأعمال	2960861.77	2952480.23
الرسم على القيمة المضافة	503346.5	560971.24

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على وثائق المؤسسة.

وهذا يعني أنها خالية من الخطأ الحسابي يتبقى مدة إيداع التصريح ومن خلال تصريح محاسب المؤسسة اقر بانضباط المؤسسة في إيداع تصريحاتها في الوقت المحدد ولم يسبق أن حدث تأخر منها تجاه مصلحة الضرائب بسبب صغر الشركة من الناحية الإدارية.

ثانيا: الرسم على النشاط المهنيTAP.

تخضع المؤسسة للرسم على النشاط المهني بمعدل 2% حيث تستفيد من تخفيض على البيع بالجملة مقدر 30% من رقم الأعمال، حيث يقوم المحاسب من التأكد من صحة التسجيلات الخاصة بهذا الرسم.

[1] مقابلة شخصية مع السيد(بعزي عبد الوهاب)، **رئيس مصلحة المالية والمحاسبة**، قسم المالية والمحاسبة،9.00-11.30، 10-04-2018.

❖ حساب تكلفة الرسم على النشاط المهني ل2016-2017 .

الجدول(04):حساب تكلفة الرسم على النشاط المهني ل2016-2017. الوحدة:100دج

البيان	2016	2017
رقم الأعمال الإجمالي	2960861.77	2952480.23
70% من رقم الأعمال	2072603.23	2066736.16
الرسم على النشاط المهني	41452.06	41334.72

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على وثائق المؤسسة.

النتيجة خالية من الخطأ المحاسبي وان المؤسسة استفادة من التخفيض الخاص بالرسم على النشاط المهني بالإضافة إلى التصريح تم إيداعه في الوقت المحدد لدى الهيئة الجبائية.

ثالثا: الضريبة على الدخل الإجمالي.

تخضع المؤسسة للضريبة على الدخل الإجمالي للأجور حيث يقوم المحاسب بالتواصل مع مصلحة المستخدمين لمراجعة الوثائق الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي والتأكد من الاستعمال الصحيح لسلم الأجور ويتم التصريح بها في وثيقة G50.

حساب الضريبة على الدخل الإجمالي للأجور 2016 -2017.

الجدول(05): حساب الضريبة على الدخل الإجمالي للأجور 2016. الوحدة:100دج

البيان	2016	2017
أجور كامل العمال	141739.95	126966.01
الضريبة على الدخل الإجمالي	10825.75	10648.59

المصدر: إعداد الطالبين بناءا على وثائق المؤسسة.

العملية تخلو من الخطأ المحاسبي وان المؤسسة قامت بإيداع التصريح في الوقت المحدد.

رابعا: الضريبة على أرباح الشركات.

تخضع للمؤسسة للضريبة على أرباح الشركات بمعدل 23%. تفرض على الأرباح التي تحققها المؤسسة حيث يقوم المحاسب بالتأكد من صحة النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج ويتم التصريح بها في وثيقة G50.

❖ حساب تكلفة الضريبة على أرباح الشركات ل2016-2017 .

الجدول(06): حساب تكلفة الضريبة على أرباح الشركات 2016-2017 . الوحدة:100

البيان	2016	2017
النتيجة الصافية	800410.76	801108.41
الضريبة على أرباح الشركات	184094.47	184254.93

المصدر:إعداد الطالبين بناءا على وثائق المؤسسة.

النتيجة تخلو من الخطأ المحاسبي يتم تصريح الضريبة على أرباح الشركات في وثيقة G50.

من خلال حساب الضرائب التي تخضع لها المؤسسة نستنتج أن للمؤسسة وضعية جبائية سليمة وايجابية وذالك بفضل احترامها للنصوص والتشريعات الجبائية.

المبحث الثالث: الوضعية المحاسبية للمؤسسة و الإجراءات الوقائية والاحتياطية للمخاطر الجبائية.

المطلب الأول: الوضعية المحاسبية للمؤسسة[1]

فحص لمختلف الوثائق والمستندات المتعلقة بالضرائب وما شابهها في الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنتي 2016-2017.

أولا: الضرائب الموجودة في بنود الميزانية

1. **الأصول:**انظر الملحق رقم (01)

الضرائب على مختلف الأنشطة: سجلت ارتفاع في الضرائب على مختلف الأنشطة في 2017 مقارنة بسنة 2016 بنسبة 14% نتيجة الزيادة في أصولها الثابتة.

ضرائب ومشابهة: سجلت انخفاض في 2017 مقارنة بسنة 2016 بنسبة 19%.

الخزينة: ارتفعت الخزينة سنة 2017 بنسبة 54.04% نتيجة نقص نسبة المدينون الآخرون للمؤسسة.

2. **الخصوم:**انظر الملحق(02)

سجلت المؤسسة ارتفاع في الضرائب في2017 مقارنة ب2016 بنسبة 08% نتيجة الزيادة في النتيجة الصافية لسنة 2017.

ثانيا:الضرائب الموجودة في جدول حسابات النتائج: انظر الملحق رقم(03)

نتيجة الدورة قبل الضرائب: كانت مرتفعة سنة 2016 بنسبة 0.48% هذه النتيجة يتم إنقاص الضرائب للوصول إلى نتيجة الدورة بعد الضرائب.

الضرائب: ارتفعت الضرائب في 2017 مقارنة ب2016 نتيجة الارتفاع في حجم المبيعات.

نتيجة الدورة: قدرت بارتفاع بنسبة08% مقارنة بالسنة السابقة وهذا بعد استحقاق مجمل الضرائب أي النتيجة منقوص منها الضرائب والرسوم.

[1] مقابلة شخصية مع السيد(بعزي عبد الوهاب)، **رئيس مصلحة المالية والمحاسبة**، قسم المالية والمحاسبة، 23-04-2018.

المطلب الثاني: الإجراءات الوقائية والاحتياطية للمخاطر الجبائية.

يمكن للمؤسسة أن تتقيد ببعض الإجراءات لتجنب المخاطر الجبائية:

- ❖ احترام القواعد الجبائية المتعلقة بالتصاريح واحترام الآجال المحددة.
- ❖ الإفصاح والشفافية في التصريحات الجبائية الخاصة بالشركة.
- ❖ أن توكل مهمة التسيير الجبائي إلى مختص في الضريبة له قدر وافي من التأهيل العلمي والعملي.
- ❖ توفير الوسائل المادة والبشرية المناسبة
- ❖ الإلمام بكافة الضرائب التي تخضع لها المؤسسة
- ❖ المتابعة المستمرة حول ما هو جديد بالنسبة للتشريعات الجبائية
- ❖ اعتبار الضريبة متغيرة حقيقية يجب تبنيها في السياسة العامة للمؤسسة وذالك بإدماج البعد الضريبي في إستراتيجية المؤسسة.
- ❖ ضرورة إنشاء قاعدة بيانات تسمح بإطلاع المسيرين على المستجدات في المجال الجبائي.
- ❖ تسيير العلاقة بين المؤسسة والإدارة الجبائية وذلك من خلال التشاور وتبادل المعلومات

ومن بين الإجراءات التي يجب أن تتخذها المؤسسة من اجل ضمان أمنها الجبائي تطوير مهمة الإدارة الجبائية في المؤسسة والتي تمكن

- تحسين أداء فعالية التسيير الجبائي من اجل تخفيض العبء الضريبي.
- تحديد الإستراتيجية الجبائية.
- تشخيص الالتزامات الجبائية.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية لمؤسسة توزيع مواد البناء الوحدة التجارية ادرار، حيث تم التطرق إلى المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة والعقوبات الناتجة عنها، كذا وضعية المؤسسة والضرائب التي تخضع لها المؤسسة، وقد تبين لنا أن المؤسسة لا تتعرض إلى أي خطر جبائي وذالك بفضل التزامها اتجاه مصلحة الضرائب، كذالك تم التطرق إلى بعض الإجراءات الوقائية التي يمكن أن تجنب المؤسسة الخطر الجبائي.

خاتمة عامة

من خلال هذا البحث الذي يتمحور حول إدارة المخاطر وأثره على الوضعية الجبائية للمؤسسة الاقتصادية، مع دراسة حالة مؤسسة توزيع مواد البناء، حيث تم من خلال هذه الدراسة التطرق إلى المخاطر الجبائية التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة، و تحديد مصدرها والتحكم فيها من إدارتها وفقا للنصوص التشريعية والذي يوفر إمكانية للمؤسسة في التعامل مع الجباية وتسييرها، بالتالي تكون للمؤسسة وضعية ايجابية تجاه مصلحة الجباية وتكون هناك علاقة جيدة وحوار بين الإدارة الجبائية والمؤسسة، مما يجعل الإدارة الجبائية المستشار والمساعد لها، والعكس.

وبعد معالجتنا لمختلف جوانب الموضوع توصلنا إلى النتائج الخاصة باختبار الفرضيات:

- إن الخطر الجبائي يكون نتيجة أسباب ناجمة عن ضعف الإدارة الجبائية داخل المؤسسة بسب عدم إدراج الجبائية في إستراتيجية المؤسسة. أسباب ناتجة عن التشريع الجبائي بسب اللا استقرار في التشريعات الجبائية.
- عدم الالتزام بالقواعد الجبائية يؤدي بالمؤسسة إلى تحمل تكاليف إضافية نتيجة عدم احترامها التشريعات الجبائية.
- يمكن للمؤسسة التقيد بالقواعد الجبائية من اجل الوقاية من الخطر الجبائي وضمان علاقة جيدة مع الإدارة الجبائية.

نتائج الدراسة:

- تتعرض المؤسسة لمخاطر جبائية متعددة، لأسباب ناتجة اما عن ضعف الإدارة الجبائية للمؤسسة في التعامل مختلف المخاطر الجبائية نتيجة عدم المتابعة الدائمة والمستمر للجانب الجبائي في المؤسسة، أو أسباب ناتجة عن التشريع الجبائي نتيجة التعديلات المستمرة وتعدد الضرائب والتعقيد في بعض القواعد الضريبية.
- من أهم المخاطر الجبائية هي المتعلقة بإيداع التصريح والخطأ أو التأخر فيه والسبب الرئيسي الذي جنب المؤسسة قيد الدراسة هي التزامها بإيداع التصريحات في الوقت المحدد.
- إن إيداع التصريحات الجبائية وفق النصوص التشريعية دليل على التكيف مع القوانين الجبائية، وبالتالي وضعية جبائية سليمة .

توصيات الدراسة:

من خلال النتائج يمكن صياغة مجموعة من التوصيات.

- زيادة اهتمام الإدارة بمتابعة تسيير وضعية الضريبة في المؤسسة و جعلها ثقافية في المؤسسة.
- مراعاة التغيرات التي تجري على معدلات الضرائب وأنواعها.
- توفير نظام معلومات فعال يسمح بالحصول على المعلومات المؤثرة في الضرائب.

آفاق الموضوع:

من خلال ما تم التوصل إليه من النتائج وتوصيات يجعل المجال مفتوح لأسئلة أخرى تتعلق بإدارة المخاطر وأثرها على الوضعية الجبائية للمؤسسة الاقتصادية والتي لا يمكننا تناولها في هذا البحث وهي:

- دور المسير الجبائي في تحسين الوضعية الجبائية للمؤسسة؟
- مدى مساهمة التسيير الجبائي في الحد من الخطر الجبائي؟

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. احمد عبد الله محاوي، **مدخل كمي لإدارة المخاطر، ورياضيات المال والاستثمار**، مطبعة الإشعاع الفنية، الرياض(المملكة العربية السعودية)، 2002.

2. اسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، ادارة المخاطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة1،عمان– الاردن،2007.

3. جورج ريجدا، تعريب وراجعة محمد توفيق البلقيني، ابراهيم محمد مهدي، مبادئ إدارة الخطر و التأمين، دار المريخ للنشر، الرياض.

4. حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2002.

5. حسين مصطفى **حسين، المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .1992

6. خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة1، الأردن،2009

7. شعيب بوداود نوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية للدولية** الجزء الثاني، الشركة الجزائرية– الجزائر، 2009

8. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**(افراد، شركات، بنوك)، كلية التجارة، عين شمس، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007

9. عيد أحمد ابو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين** دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2009

10. محمد توفيق البقليني، جمال عبد الباقي واصف، **مبادئ ادارة الخطر والتأمين**، دار الكتاب الاكادمية، المنصورة،2004

11. محمد محمود الكاشف، محمد نادي عزت، الخطر والتأمين، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2000

12. محمود حمزة أحمد ادارة الخطر والتأمين، دار الثقافة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة،1997

13. مختار محمود الهانسي، مقدمة في مبادئ التأمين،الدار الجامعية، بيروت،1993

14. نائل محمد مومني، ادارة المخاطر المالية، دار مسير للنشر، عمان، 1999

15. يوسف مامش، ناصر دادي عدون، **أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي**، الطبعة الاولى، دار المحمدية للطباعة، الجزائر، 2008

المذكرات:

16. حميداتو صالح، **دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية**،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة
17. عبدلي لطيفة، دور ومكانة ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،2011-2012
18. محمد فلاح، **السياسة الجبائية- أهداف وادوات**- بالرجوع الى حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006
19. منى محمود إدلي، **سياسة الحوافز الضريبية وآثارها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2006
20. وادة علي، **اثر التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة

المجلات:

21. مداني بن بلغيث-عبد الله الإبراهيمي، تسيير الخطر في المؤسسة- تحدي جديد،مجلة الباحث - [على الخط] 2004 العدد03 متاح على URL<rcweb.luedld.net
22. عباسي صابر، شعوبي محمد فوزي، **اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد12،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،2013

الملتقيات:

23. بن داودية وهيبة، **الضمانات البنكية ودورها في الحد من المخاطر البنكية**، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية، ادارة المخاطر في المؤسسات، الافاق والتحديات، ايام 25-26 نوفمبر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008
24. زواق حواس، **فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي**،صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر،14-15 افريل، 2009

25. عصماني عبد القادر،اهمية بناء انظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الازمات في المؤسسات المالية، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس- سطيف، 20-21 اكتوبر، 2009
26. غول فرحات بومدين يوسف، الاخطار ونماذج ادارتها في المؤسسات، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات: الافات والتحديات، ايام 25-26 نوفمبر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2008

القوانين والمراسيم

27. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية سنة 2016.
28. قانون الضرائب والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية سنة2017.

المواقع:

29. معيار إدارة الخطر،الجمعية المصرفية لأإدارة الاخطار،www.ermaégypt.org

المقابلات:

30. مقابلة شخصية مع السيد (بعزي عبد الوهاب)، رئيس مصلحة المالية والمحاسبة، بالمؤسسة محل الدراسة.
31. مقابلة شخصية مع السيد(عبد القادر جعواني)، وكيل مفوض لدى قباضة الضرائب أول نوفمبر، مصلحة المحاسبة.

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى إبراز دور إدارة المخاطر الجبائية في الحد أو التقليل من الخطر الجبائي الذي يحيط بالمؤسسة الاقتصادية. إذ أن هذه الأخيرة تسعى لتحقيق جملة من الأهداف المسطرة، مع تحملها لأدنى التكاليف وتجنب المخاطر التي تعترضها وذلك من خلال إيجاد وسائل وإجراءات من شأنها أن تعطي قدرة وكفاءة أعلى للتكيف مع هذه المخاطر، حيث تعد الجباية من أهم العناصر الموجودة في محيط المؤسسة الاقتصادية باعتبارها تكلفة تتحملها المؤسسة، والذي يحتم عليها احترام الالتزامات الجبائية، وان عدم التقيد بهذه الأخيرة يعرضها إلى مخاطر جبائية والتي تنتج عنها تكاليف إضافية تتحملها المؤسسة، وتعتبر إدارة هذه المخاطر الجبائية احد الوسائل التي تمكن المؤسسة من التحكم في العبء الجبائي وتحقيق الأمن الجبائي، من خلال تقيدها بالتشريعات الجبائية.

الكلمات المفتاحية: تسيير جبائي، مخاطر جبائية.

Abstract

The study aims to highlight the role of tax risk management in reducing or reducing the tax risk surrounding the economic institution. The latter seeks to achieve a set of fixed objectives, while bearing them at the lowest costs and avoiding the risks they face by finding the means and procedures that will give greater capacity and efficiency to adapt to these risks. Where the collection is one of the most important elements in the vicinity of the economic institution as a cost borne by the institution, which is obliged to respect the obligations of the tax, and non-compliance with the latter presences them to the risk of punishment , which result in additional costs borne by the Foundation. Managing these tax risks is one way in which the organization can control the tax burden and achieve fiscal security by complying with tax legislation.

Key words: tax management، the tax risk.